

فؤاد عبد الله

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٠ جاد ثاني سنة ١٣٩٢ هـ الموافق ١ آب سنة ١٩٧٢ م العدد ٢٣٧٢

القرى

صفحة

١٤٥٤	قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢	قانون مزاولة مهنة الصيدلة
١٥٠٤	قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٢	قانون معدل لقانون بحكم الصالح
١٥٠٧	قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٢	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية
١٥٠٩	قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢	قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية
١٥١٥	نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٧٢	نظام بلدية صما
١٥٣٠	نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام مياه بلدية الزرقاء
١٥٣١	نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام الانجاز بالاسلحة النارية
١٥٣٢	نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام المرفقات
١٥٣٣	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى
١٥٣٤	اسحداث وسام (وسام الخدمة البلدية)	
١٥٣٥	امر دفاع رقم (١٦ و ١٧) لسنة ١٩٧٢	صادرة عن رئيس الوزراء
١٥٣٥	قرار صادر عن رئيس الوزراء	بمقتضى المادة ٧ من تعليمات الادارة العرفية لشؤون الاراضي المحتلة رقم (١) لسنة ١٩٧٢
١٥٣٦	امر صادر عن الحاكم العسكري العام	
١٥٣٦	اعلان بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور	صادر عن رئيس الوزراء

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من الأشهر

نحسب الله الملك محمد السادس

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢

قانون مزاولة مهنة الصيدلة

التعريفات والمصطلحات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مزاولة مهنة الصيدلة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المملكة الاردنية الهاشمية	المملكة
وزير الصحة	الوزير
وزارة الصحة	الوزارة
الوزارة او الوزارات المختصة بشؤون الصناعة	وزارة الاقتصاد الوطني
دائرة الصيدلة والاوزام في الوزارة .	الدائرة
مدير دائرة الصيدلة والاوزام	المدير
مدير الصحة في المحافظة او في الاواء	مدير الصحة
نقابة الصيادلة في المملكة	النقابة
مهنة الصيدلة	المهنة
كل شخص يحمل شهادة صيدلي من احدى كليات الصيدلة المعترف بها في المملكة	الصيدلي
كل صيدلي مسجل في سجل الصيادلة لدى الوزارة والنقابة ومرخص بمزاولة المهنة	الصيدلي المرخص
الطبيب البشري او طبيب الاسنان او الطبيب البيطري حسبما تدل القرينة على ذلك	الطبيب

دستور الادوية (الفارماكوبيا) مجمعة رسمية تحتوي على المواصفات الكيماوية والحيوية والفيزيولوجية والصيدلانية للادوية الواردة فيه .

الاسماء
أ) المواد الواردة في احداث طبعة من دساتير الادوية التي يعتمد عليها الوزير او .
ب) اية مادة او مجموعة مواد تستعمل في تشخيص او شفاء او معالجة او تلطيف او منع اي مرض في الانسان او توصف بان لها هذه المزايا . او .
ج) اية مادة غير الاطعمة قصد بها التأثير على جسم الانسان من حيث الهيئة الوظيفية ، او .
د) اية مادة تستعمل كجزء من المواد المعينة في الفترات أ : ب ، ج ، د ، من هذا التعريف .

الادوية الدستورية
كما عرفت في الفقرة (أ) السابقة .
الادوية الخاصة
الاشكال الصيدلانية المعترف بها دوليا والتي تصرف للمريض جاهدة وتحمل اسما تجاريا خاصا بها او اسما كيميائيا غير وارد في احداث طبعة من دساتير الادوية التي يعتمد عليها الوزير .

السم
كل مادة يؤدي استعمالها الى تلف عضوي او خلل وظيفي او وفاة اذا ما استعملت بجرعة اكبر من المقرر لها .

التشغيلية او الوجبة
عدد معين من وحدات الانتاج للدواء واحد بحدى بتحضيرها وتجهيزها وتم فحصها ومراقبتها دفعة واحدة وكانت تحمل رقما خاصا بها .

المؤسسة الصيدلانية
الصيدلية العامة او الخاصة او المستودع او المصنع .
كليات الصيدلة
المؤسسات العلمية التي تتيح لها قوانين بلادها منح اجازة تصرح لحاملها مزاولة مهنة الصيدلة في ذلك البلد وتؤهله لحمل لقب صيدلي .

الكليات المعترف بها
كليات الصيدلة التي تسمح قوانين المملكة لحملها شهادتها بمزاولة المهنة فيها وتشمل كليات الصيدلة في الدول العربية وابية كلية تقرر الوزارة والنقابة الاعتراف بها بعد الاستئناس برأي وزارة التربية والتعليم .

المفتش
الصيدلي او الطبيب المكلف بالتفتيش من الوزير .
اللجنة
اللجنة الفنية لمراقبة الادوية المشكلة بموجب احكام هذا القانون .

مزاولة المهنة

المادة ٣ - يعتبر مزاولة للمهنة تحضير او تركيب او تجهيز او تصنيع او تعبئة او تجزئة او استيراد او تخزين او بيع اي دواء او تخليق مواده الأولية .

المادة ٤ - لا يجوز لاحد ان يزاول المهنة في المملكة بأية صفة كانت الا بعد ترخيصه من الوزارة وتسجيله في النقابة .

المادة ٥ - لا يجوز لأي صيدلي مرخص ان يمارس عمله في اية مؤسسة صيدلانية ما لم يحصل على ترخيص بذلك من الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة .

هكذا سنأمر

المادة ٦ - يجب ان تتوفر في طالب الترخيص الشروط التالية :-

- أ) ان يكون اردنيا ، او من رعايا دولة عربية او اجنبية تميز قوانينها للاردنيين مزاولة المهنة .
- ب) ان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها .
- ج) ان يكون حاصلا على شهادة في الصيدلة من كلية معترف بها .
- د) ان يكون قد أكمل مدة تمرين لا تقل عن (١٤٤٠) ساعة اثناء دراسته الجامعية او بعدها في احدى الصيدليات تحت اشراف صيدلي مرخص او في مصنع ادوية توافق عليه الكلية .
- هـ) ان يجتاز الفحص المقرر حسب نظام يصدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٧ - على طالب الترخيص ان يرفق طلبه بالوثائق التالية :-

- أ - النسخة الاصلية لشهادة الصيدلة التي يحملها او وثيقة صادرة عن الجامعة او الكلية التي تخرج منها مصدقة حسب الأصول .
- ب) جواز السفر او شهادة الجنسية واجازة الاقامة لغير الاردني .
- ج) سجل عدلي من البلد الذي عمل فيه او كان مقيماً فيه بعد تخرجه يثبت انه غير محكوم بجناية او جرم اخلاقي .
- د) وثيقة رسمية مصدقة تثبت ان شهادة الصيدلة التي يحملها تبين له مزاولة المهنة في بلد الكلية التي تخرج منها فيها او كان من مواطني ذلك البلد .

المادة ٨ - بعد استكمال شروط الترخيص يقرر الوزير منح الطالب ترخيصاً بمزاولة المهنة وتستوفي منه الرسوم المقررة

المادة ٩ - كل من يرتكب جرم التزوير بالوثائق المبرزة ، يحرم نهائياً من حق الترخيص .

المادة ١٠ - لا يجوز للصيدلي المرخص امتلاك اية مؤسسة صيدلانية عامة او خاصة او اشراف عليها او العمل فيها او التوظيف كصيدلي في المؤسسات الرسمية او الاهلية الا بعد ان :

- أ) يسجل في النقابة بعد دفعه الرسم القانوني لصندوقها .
- ب) يوافق الوزير على مكان وطبيعة عمله بعد الاستئناس برأي النقابة :

المادة ١١ - الوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يرخص الصيدلي الذي لا تعامل حكومته الصيدلة الاردنيين بالمثل لمدة سنتين قابلتين للتجديد شريطة ان يكون خبيراً في اي حقل من حقول المهنة وان تكون خدماته ضرورية وعدم توفر مثل اختصاصه .

المؤسسات الصيدلانية

المادة ١٢ - مع مراعاة الاحكام الخاصة بمصانع الأدوية لا يجوز انشاء اية مؤسسة صيدلانية الا بترخيص من الوزير ولا يمنع هذا الترخيص الا لصيدلي مرخص متفرغ :

المادة ١٣ - يقدم طلب الترخيص بفتح اية مؤسسة صيدلانية الى الوزارة مرفقاً بما يلي :-

- أ) تصريح بمزاولة المهنة .
- ب) شهادة التسجيل لدى النقابة .
- ج) بيان اسم البلدة التي يراد فتح المؤسسة الصيدلانية فيها .
- د) اقرار يوقعه الطالب يتضمن انه المالك الحقيقي للمؤسسة الصيدلانية المطلوب فتحها .

المادة ١٤ - أ) اذا وجد الوزير ان الشروط قد استكملت بمنح الترخيص المطلوب .

ب) لا يشرع بالعمل في المؤسسة الا بعد اجراء كشف على المحل للتأكد من توفر كافة الشروط المطلوبة وابرار السجل التجاري للمؤسسة .

المادة ١٥ - لكل صيدلي مرخص لا يمتلك اية مؤسسة صيدلانية الحق في شراء اية مؤسسة صيدلانية شريطة ان يعلم كلا من الوزير والنقابة بذلك وان يقدم الوثائق والمستندات التي تثبت شراء المؤسسة مع الاقرار المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة (١٣) السابقة مصدقاً من كاتب العدل .

المادة ١٦ - يلغى الترخيص الممنوح من الوزارة بفتح مؤسسة صيدلانية في الاحوال التالية :

- أ - اذا لم يباشر المرخص العمل في المؤسسة خلال (٦) اشهر والوزير اعطاء مهلة اضافية لا تزيد عن (٦) اشهر أخرى اذا اثبت صاحب الترخيص ان التأخير يعود لأسباب خارجة عن ارادته واقتنع بها الوزير شريطة ان يقدم طلب المهلة الاضافية قبل (١٥) يوماً من انتهاء المهلة الاولى ، او .
- ب) اذا استمر اغلاق الصيدلية بعد مباشرة العمل مدته سنة كاملة في المدن التي فيها اكثر من صيدلية ، أو .
- ج) اذا استمر اغلاق الصيدلية بعد مباشرة العمل مدة (٦) اشهر في المدن التي لا يوجد فيها الا تلك الصيدلية ، او .
- د) اذا نقلت المؤسسة الصيدلانية من مكانها الى اي مكان آخر سواء في نفس البلد او الى بلد آخر بدون علم مدير الصحة وموافقة الوزير ، او .
- هـ) اذا استعملت المؤسسة الصيدلانية لعمل غير الذي منح الترخيص من اجله ، او .
- و) اذا ثبت ان المسؤول عن المؤسسة الصيدلانية او احد موظفيه قد اساء استعمال المهنة وتصرف بالمواد والعقاقير الممنوع بيعها الا بوصفها طبية مما سيرد ذكره في الجدول أ، ب، ج : الملحق بهذا القانون ، او .
- ز) اذا استمر اغلاق المستودع او المصنع بعد مباشرته العمل مدة ستة واحدة ، او .
- ح) اذا بيعت المؤسسة الصيدلانية دون موافقة الوزير ، او اذا ادخل مالك المؤسسة معه شريكاً غير مرخص ، أو .

ط) اذا ادين مالك المؤسسة الصيدلانية بعقوبة جنائية او جنحة مخلة بالشرف ، او :

ي) اذا لم يعين في المؤسسة الصيدلانية صيدلي مرخص للاشراف عليها خلال ثلاثة اشهر من ترك الصيدلي المسؤول العمل .

المادة ١٧ - للوزير الحق بإعادة النظر مجدداً في إلغاء الترخيص بزوال اسبابه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الالغاء .

هكذا من الأشغال

شروط امتلاك المؤسسات الصيدلانية

١ - الصيدليات العامة

المادة ١٨ - أ) الصيدلية العامة هي المؤسسة المدة لتحضير الوصفات الطبية وصرف الأدوية للجمهور مقابل الثمن.

ب) لصاحب الصيدلية الاتجار بالأدوية البيطرية ولوازم طب الاسنان والخيوط الجراحية والاربطة والشاش المعقم والقطن الطبي والمواد الكيميائية المدة للاغراض الصناعية والزراعية والخيرية والادوات الطبية والجراحية والبصرية والخيرية والعطور وادوات الزينة ولوازم التصوير والاشعة والمياه المعدنية وحليب الاطفال وغذيتهم ومبيدات الحشرات المنزلية .

المادة ١٩ - يجب ان يكون مالك الصيدلية العامة صيدليا مرخصا ولا يجوز للصيدلي ان يمتلك اكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة في المملكة .

المادة ٢٠ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون تبقى الصيدليات التي يمتلكها شخص أو أكثر من غير الصيدلة المرخصين قائمة لمدة خمس سنوات بعدها يبطل العمل بتجديدها ويقرر الوزير اغلاقها .

المادة ٢١ - يجوز لأكثر من صيدلي ان يشتركوا في فتح مؤسسة صيدلانية شريطة ان يكون احدهم متفرغا وحاصلا على ترخيص وفق احكام هذا القانون .

المادة ٢٢ - يحدد عدد الصيدليات العامة والمستودعات في كل مدينة بقرار من الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة مع الاخذ بعين الاعتبار متطلبات الصالح العام .

المادة ٢٣ - مع مراعاة ما ورد في المادتين ١٣، ١٤ من هذا القانون :-

أ) يمتنع الترخيص بعد ان يستأنس الوزير برأي مجلس النقابة .

ب) اذا تأخر مجلس النقابة عن ابداء رأيه مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ اشعاره فللوزير الحق في النظر بطلب الترخيص .

المادة ٢٤ - اذا توفي صيدلي مرخص ، فلورثته من غير الصيادلة الحق بالاحتفاظ بالمؤسسة الصيدلانية على ان يعينوا لها صيدليا متفرغا مع اشعار الوزير والنقابة باسمه ويشترط في ذلك مراعاة ما يلي :-

أ) اذا كان بين الورثة قاصر فيحق لهم الاحتفاظ بالمؤسسة مدة اقصاها سبع سنوات ابتداء من تاريخ وفاة المورث .

ب) اذا كان احد الورثة ممن يدرسون الصيدلة او كان ممن انهى الدراسة الثانوية واعتزم ذلك فيحق للورثة بموجب هذا القانون الاحتفاظ بالمؤسسة حتى ينهي ذلك الوارث دراسته شريطة ان لا تزيد المدة الممنوحة عن تسع سنوات وان يتم نقل الملكية لهذا الوارث كاملة بعد تخرجه .

ج) اذا لم يكن بين الورثة قاصرا أو من يدرس الصيدلة او انهى الدراسة الثانوية واعتزم ذلك ، فيحق للورثة بموجب هذا القانون ، الاحتفاظ بالمؤسسة لمدة لا تزيد على سنتين .

المادة ٢٥ - اذا رغب المالك بنقل مؤسسته الى مكان يفترق الى مثلها سواء في نفس البلد او في بلد آخر ، فله ذلك بعد موافقة الوزير ، وفق احكام هذا القانون ، وتعلم النقابة بذلك .

٢ - الشروط والمواصفات الفنية للصيدليات العامة

المادة ٢٦ - يجب ان تشغل الصيدلية طابقا ارضيا يتصل بابها بالطريق العام مباشرة وان لا يكون لها أي باب آخر يوصلها ببناء او طريق آخر فرعي او متصل بعيادة طبية او مستودع او منزل .

المادة ٢٧ - على الصيدلي ان يحفظ جميع المواد الكيميائية والغلاطيكية ضمن أربعة مستوية للشروط المنصوص عليها في دساتير الأدوية وان تكون مرتبة بشكل لا يترك مجالا للخطأ وان تكتب اسمائها بشكل واضح على لصاقات ثابتة .

المادة ٢٨ - يجب ان تكون جميع الأدوية والمستحضرات الجاهزة المدة للاستعمال او البيع في الصيدلية من نوع جيد وخالية من الشوائب والغش ومحفوظة بشكل لا يتطرق اليها الفساد .

المادة ٢٩ - على الصيدلي ان يمتنع عن بيع جميع الادوية والمستحضرات الفاسدة او المشكوك في صلاحيتها او ذات الفعالية الموقوتة بعد انتهاء فعاليتها .

المادة ٣٠ - على كل صيدلي ان يحفظ في صيدليته بنسخة من هذا القانون ليرجع اليه عند الحاجة .

٣ - الصيدليات الخاصة

المادة ٣١ - الصيدلية الخاصة هي المؤسسة الصيدلانية التابعة لمؤسسة طبية او اجنعية او اقتصادية ايفاء لغاياتها الطبية والمدة لتحضير الوصفات الطبية وصرف الادوية الى فئة معينة من الجمهور يحددها الوزير في كل حالة على حدة بعد استشارة النقابة .

المادة ٣٢ - لا يجوز التصريح بفتح صيدلية خاصة الا للمستشفيات والمستوصفات الحكومية او البلدية او الاهلية او التابعة للجمعيات الخيرية المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي غايتها مساعدة الفقراء واسعافهم او الشركات العامة والمؤسسات العامة او اطباء وفق المادة (٣٦) من هذا القانون .

المادة ٣٣ - يشترط لترخيص الصيدليات الخاصة :

أ - ان لا تكون متصلة بالطريق العام مباشرة بل تكون ضمن المؤسسة التي تعمل بها .

ب - ان لا تصرف فيها الادوية الا للمرضى المقيمين في المستشفى الملحقة به باستثناء حالة فقدانها من الصيدليات الاخرى الموجودة في البلدة .

ج - ان لا تصرف اي دواء لمرضى العيادات الخارجية التابعة لذلك المستشفى او المستوصف الا اذا كانت تلك الادوية تعطى لهم مجانا او بسعر مخفض .

المادة ٣٤ - اذا كانت الصيدلية الخاصة في بلد ليس فيه صيدلية عامة فيمكن بصورة استثنائية صرف الادوية لمرضى عيادات المؤسسة التابعة لها والجمهور بالسعر المقرر وتفقد هذا الحق عند فتح اول صيدلية عامة هناك .

هكذا من الأشهر

المادة ٣٥- كل صيدلية خاصة (باستثناء عيادات الأطباء المصرح لهم ببيع الأدوية وفقاً لهذا القانون) يجب ان يتولى ادارتها ومسؤوليتها صيدلي مرخص متفرغ ، وتخضع مثل هذه الصيدليات لجميع الاحكام الخاصة بالصيدليات العامة من حيث المواصفات والشروط الفنية والادارة والمسؤولية .

المادة ٣٦- أ) للطبيب وبتصريح من الوزير ، ان يصرف بعض الادوية لمرضى الخوصيين وذلك اذا كان مقيماً في بلد ليس فيه صيدلية عامة او خاصة ويبعد عن اقرب بلد فيه صيدلية عشرة كيلومترات على الأقل .

ب) على الطبيب الذي صرح له ببيع الادوية ان يتقيد باسعارها كما هي في الصيدليات العامة بحيث لا يتابع باسعار تزيد او تنقص عن اسعارها في الصيدليات على ان تحدد الادوية التي يمكنه بيعها من قبل الوزير .

المادة ٣٧- يبطل التصريح المعطى للطبيب عند افتتاح صيدلية عامة في مركز عمله او اذا انتقل من مركزه .

المادة ٣٨- للوزير بتسليم من المدير وبعد استشارة النقابة السماح لاي مساعد صيدلي مسجل ومتفرغ ان يكون مسؤولاً عن صيدلية خاصة تابعة لمستشفى او لجمعية خيرية ويشترط في ذلك :

أ) ان يعمل المساعد تحت اشراف طبيب المستشفى او المؤسسة .

ب) ان لا يصرف او يحتفظ في الصيدلية بأي من السموم الشديدة او الخفيفة او العقاقير الخطرة المذكورة في الجداول أ ، ب ، ج الملحق بهذا القانون .

المادة ٣٩- اذا توسعت خدمات المستشفى او الجمعية الخيرية او اذا زادت أسرة المرضى لديها على عشرين فعلى المستشفى او الجمعية الخيرية تعيين صيدلي مرخص متفرغ .

المادة ٤٠- مدير الصحة ان يرخص المحلات التجارية في القرى النائية الخالية من اي طبيب او عيادة خاصة او حكومية او خيرية ببيع الادوية التالية :

١ - الاسبرين باسماته التجارية المختلفة

٢ - زيت الخروع

٣ - الملح الانكليزي

٤ - بيكربونات الصوديوم

٥ - مسحوق السلفا

٦ - حامض البوريك

٧ - غليسرين

٨ - فازلين

٩ - ربائط وشاش وبلاستر

١٠ - ماء الاكسجين

١١ - محلول ميركوروبوم

واية ، ادة اخرى يوافق الوزير على اضافتها بتوصية من المدير .

المادة ٤١ - تكون المواد المذكورة في المادة السابقة مجهزة بعبوات معدة للبيع كاملة ولا يجوز للتاجر بيعها مجزأة وتكون مهيأة ومركبة فنياً من صيدلية عامة .

المادة ٤٢ - يمدد الترخيص المذكور في المادة (٤٠) سنوياً من مدير الصحة الذي يحق له سحب أي سبب . وكسل تاجر لو وجد مجزؤه دون ترخيص اية مواد صيدلانية وادوية اخرى تصادر ويلاحق كمتين للصيدلية بدون ترخيص .

المادة ٤٣ - يشترط فيمن رخص له ببيع الادوية المذكورة ان يحتفظ برقاع الصيدلية ماصمة على زجاجات تلك الادوية .

المادة ٤٤ - يحظر على الصيدليات العامة والخاصة بيع اي تاجر غير مرخص اي دواء .

٤ - مستودعات الادوية

المادة ٤٥ - أ - المستودع هو المؤسسة الصيدلانية المعدة لاستيراد وتوزيع وبيع الادوية بالجملة .

ب - لصاحب المستودع الاتجار بالمواد الواردة في الفقرة (ب) من المادة (١٨) من هذا القانون .

المادة ٤٦ - أ - يحظر على أي كان بعد نفاذ هذا القانون ان يفتح او يشتري مستودعاً للادوية الا اذا كان صيدلياً مرخصاً ومتفرغاً ولا يمتلك اية مؤسسة صيدلانية اخرى .

ب - يحق لاصحاب المستودعات من غير الصيادلة والمؤسسة قبل خمس سنوات على الأقل ، من نفاذ هذا القانون الاحتفاظ بمستودعاتهم والاستمرار باعمالهم التجارية وتعتبر قائمة قانوناً شريطة ان يعمل في كل مستودع صيدلي مرخص متفرغ ومسؤول .

المادة ٤٧ - يحظر ان يكون لأي مستودع ادوية مرخص أي فرع آخر في نفس المدينة او أي مدينة اخرى في المملكة الا بترخيص من الوزير ويعتبر كل فرع من هذه الفروع مستودعاً مستقلاً ويتم الترخيص بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة الذي له حق ابداء الرأي خلال شهر من ورود الطلب .

المادة ٤٨ - على اصحاب فروع المستودعات القائمة عند نفاذ هذا القانون ان يوفقوا اوضاعها وفقاً لاحكامها :

المادة ٤٩ - يجب ابلاغ الوزير والنقابة عن كل تبديل يقع في اسم المستودع او عنوانه او مكانه او اسم الصيدلي المسؤول ،

المادة ٥٠ - لا يجوز نقل ملكية مستودع ادوية مرخص الا الى صيدلي مرخص متفرغ ويستثنى ورثة المالك الذين لهم حق امتلاكه وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٥١ - أ - يحظر على اصحاب المستودعات والمصانع بيع الادوية الا الى المؤسسات الصيدلانية والمستشفيات والمؤسسات الطبية .

ب - يسمح للمستودعات ببيع بضائعها الى الأطباء المرخصين بمجازة الادوية وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٥٢ - يسمح لاصحاب المستودعات ببيع المواد الكيماوية المستعملة في الصناعة والزراعة لمن يحمل تصريحاً من الوزير بالتعامل بها :

هكذا من أجل

المادة ٥٣ - يحظر على مالك المستودع بيع أي دواء أو مستحضر صيدلاني جاهز إلى أي عطار أو بقال أو أي فرد .

المادة ٥٤ - أ - لا يجوز لأي مستودع أن يبيع أية بضاعة ويسلمها إلى الصيدلي أو يشحنها إليه قبل أن يلقى على غلافها الخارجي رقعة التسعيرة المقررة دون مسح أو تصحيح في الأرقام وعلى الصيدلي أن يرفض قبولها بدون رقاع التسعيرة ولا اعتبر مخالفاً .

ب - يشترط أن لا تخفي رقاع التسعيرة وكيفية الاستعمال اسم العلاج وتاريخ نفاذ مفعوله وعبارة عينة ولا اعتبر الدواء أو المستحضر مشبوهاً ويصادر حينها وجد فضلاً عن الملاحقة الجزائية .

المادة ٥٥ - على صاحب المستودع أن يحفظ ويخزن الأدوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة في أوعيةها الأصلية ولا يجوز له فتحها أو تجزئتها إلا بأذن وموافقة اللجنة وكل مخالفة أو إضافة على اسم العلاج طباعة أو ختمها بالخبر تعتبر غشاً ويصادر العلاج تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥٦ - يقرر الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس النقاية الحد الأعلى لنسبة الربح المصرح به للمستودعات بما لا يزيد عن ١٥٪ من الكلفة ونسبة ربح الصيدليات بما لا يزيد عن ٢٠٪ من الكلفة وله تحديد سعر كل دواء على حده بغض النظر عن نسبة الأرباح بتوصية من اللجنة .

المادة ٥٧ - لا يرخص لأي مستودع باستيراد الأدوية والمواد الكيماوية التي يكون وكيلها لشرائها إلا من مصادرها الأصلية ودون أي وساطة ما .

المادة ٥٨ - يحظر على صاحب أي مستودع بيع أو إعطاء أية صيدلية أية عينات طبية ويحصر توزيعها على الأطباء والمؤسسات الخيرية .

المادة ٥٩ - أ - تكون عينات الأدوية موسومة بعبارة تشير إلى أنها (عينة طبية مجانية) باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية على لصاقة الوعاء الداخلي وعلى وجهين من الغلاف الخارجي يحملان اسم الدواء شريطة أن تم الطباعة في المنشأ وفوق اسم الدواء بشكل متقاطع معه أو تحت مباشرة وتستثنى من شرط الطبع على الوعاء الداخلي - الأمبولات والقيالات المطبوع اسمها على الزجاج أو المعدن مباشرة والتحاميل والحبوب الموضوعة في ورق قصديري أو بلاستيكي وانايب المرهم المطبوع اسمها على الأنبوب مباشرة .

ب - يكون تاريخ انتهاء مفعول الدواء الموقوف مطبوعاً من قبل الشركة المصدرة وليس مختماً بالخبر .

ج - يجب أن لا تخفي رقاع التسعيرة أو رقاع الاستعمال تاريخ نفاذ المفعول وبخلاف ذلك يصادر الدواء .

د - للوزير تحديد أنواع الأدوية الموقوفة الفعالية بتوصية من اللجنة .

المادة ٦٠ - يحظر على صاحب أي مستودع والصيدلي المسؤول عنه التواطؤ مع الأطباء والصيدالة بقصد تحقيق نفع شخصي خلافاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٦١ - على صاحب المستودع الاحتفاظ ببيد الاستيراد وبيع مختلف الأدوية وصرف العينات الطبية تبين الكميات المباعة والموزعة كميات وأسماء المشترين والكميات المشتراة والموزعة شهرياً وأن تحفظ هذه القيود لمدة سنتين من تاريخ آخر إجراء فيها على أن لا تتلف إلا بعد موافقة الموظف المختص في دائرة ضريبة الدخل، وعلى الصيدلي الاحتفاظ بجميع فواتير الأدوية والمستحضرات الصيدلانية التي يشتريها من المستودع لمدة سنتين على الأقل لإبرازها للمفتش وذلك لغاية حصر البيع للصيدليات .

المادة ٦٢ - على صاحب المستودع أن يحتفظ في مستودعه بسجل خاص للعقاقير الخطرة يسكه الصيدلي المسؤول وفقاً للأحكام الخاصة بها .

المادة ٦٣ - يحظر على صاحب المستودع بيع العقاقير الخطرة إلى أصحاب الصيدليات أو المستشفيات أو غيرها من المؤسسات الطبية إلا بموجب تصريح من الوزير .

المادة ٦٤ - يحق للمفتش دخول المستودعات في أي وقت لمراقبة مدى تقيد صاحب المستودع بالقوانين والافتة والتعليقات المتعلقة بمزاولة المهنة وعلى صاحب المستودع والصيدلي المسؤول تسهيل عملية التفتيش .

المادة ٦٥ - لا يحق لصاحب المستودع أو المسؤول عنه فرض الكمية التي يرغب في بيعها للصيدلي من الأدوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة وعلى صاحب المستودع أن يحتفظ بنسخة من هذا القانون لارجوع إليها عند الحاجة .

٥ - مصانع الأدوية

المادة ٦٦ - المصنع هو المؤسسة الصيدلانية التي يتم فيها تحضير أو تركيب أو تخليق أو تجهيز أو تجزئة الأدوية بقصد البيع أو التوزيع بالجملة .

المادة ٦٧ - يجوز لأي كان أو لأية شركة مساهمة فتح مصنع للأدوية وفقاً لأحكام هذا القانون :

المادة ٦٨ - لا يفتح أي مصنع للأدوية والمستحضرات الصيدلانية إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزير بتوصية من المدير ، وبعد توفر الشروط التالية :-

أ - أن يكون المصنع في منطقة بعيدة عن الأماكن الآهلة بالسكان .

ب - أن يحصل الطالب على ترخيص من البلدية التي يقع المصنع في منطقتها .

ج - أن يحصل على توصية من وزارة الاقتصاد الوطني تؤكد الجدوى الاقتصادية لمشروعه .

المادة ٦٩ - يجب أن يحتوي المصنع على الأقسام التالية :-

أ - أقسام الانتاج ، على أن تتوفر فيها الأجهزة والآلات والمعدات المذكورة في الجداول الملحق بهذا القانون .

ب - المخبر وتقسّم إلى ثلاثة أقسام :-

١ - مخبر كيمائي مجهز بالمواد الكيماوية والأجهزة الفنية التي تمكنه من تحليل جميع المواد الخام والمستحضرات الجاهزة الواردة للمصنع والمنتجة فيه :

٢ - مخبر التعميم ، مجهز بالأجهزة والمواد اللازمة التي تمكنه من قياس عمارة الأدوية .

٣ - مخبر جراثيمي ، مجهز بما يكفي لقياس البيروجينات والميكروبات وأشباهاها .

المادة ٧٠ - يجب أن يشرف على كل مخبر في المصنع ، صيادلة مرخصون أو اختصاصيون كل في حقله وأن تتوفر فيها الأجهزة الواردة في الجدول الملحق بهذا القانون وما يضيفه إليه أو يحذفه منه الوزير .

هكذا من الأشغال

المادة ٧١ - أ) يعين للمصنع مدير فني عام يشرف على جميع أقسامه على أن يكون صيدلياً مرخصاً متفرغاً وفي حالة غيابه مؤقتاً ينوب عنه صيدلي آخر على أن يتم إبلاغ الوزير والنقابة بذلك .

ب) تبلغ إدارة المصنع الوزير باسم المدير الفني وإذا ترك العمل فيتوجب على الإدارة خلال خمسة عشر يوماً أن تعين خلفاً له .

ج) المدير الفني مسؤول عن ضبط العقاقير الخطرة وعليه أن يحتفظ بسجلاتها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمورة .

المادة ٧٢ - يشارك المدير الفني في المسؤولية الصيدلي أو الاختصاصي المسؤول عن مخابر المصنع الوارد ذكرها في الفقرة (ب) من المادة (٦٩) .

المادة ٧٣ - تبلغ إدارة المصنع الوزير بأسماء الصيادلة الذين يعملون في أقسام المصنع وعن كل تغيير يحدث في حينه .

المادة ٧٤ - يجب أن تتوفر في المصنع الشروط التالية : -

أ) أن يشتمل على تجهيزات كاملة من الأدوات والأجهزة والآلات والمعدات ووسائل المعايير اللازمة لإنتاج الأشكال الصيدلانية المصروح بصنعها وأن لا تقل كمية أو مواصفات هذه التجهيزات عما هو مدرج في الجدول الملحق بهذا القانون وما يضيفه إليه أو يحذفه منه الوزير .

ب) أن يكون مستوفياً لشروط الصحة العامة المنصوص عليها في قانون العمل بالإضافة لاية شروط يراها الوزير لحفظ صحة العمال ومنع الاخطار عنهم .

ج) أن تكون المياه المستعملة نقية مجهرية وكيمياوية .

د) أن تكون المخاري في المصنع فنية متصلة بمخاري البلدية ان وجدت .

هـ) أن يحاط المصنع بطريق تسمح بالمرور وسهولة الحركة عند الطوارئ .

المادة ٧٥ - السجلات التي ينبغي مسكها في مصانع الادوية تكون محتومة بخاتم الوزارة ومرفقة بالصفحات وبمعهدة المدير الفني العام وتكون هذه الدفاتر مرحلة يوماً بيوم وتوضع تحت تصرف المفتشين .

المادة ٧٦ - يجب ان تمسك في المصنع السجلات التالية وأن يتم التدوين فيها أولاً بأول سجل المواد الأولية وسجل التشغيلات وسجل المستحضرات الجاهزة للمخزن الرئيسي والفرعي وسجل المواد السامة وسجل العقاقير الخطرة .

المادة ٧٧ - تدون في سجل المواد الأولية كمية المواد الواردة الى مخازن المصنع ومصدرها وعيوبها ودستور الادوية المحضرة بموجب الكميات المصروفة منها مع رقم مستند الصرف ورقم التشغيلة أو التجربة التي صرفت من أجلها .

المادة ٧٨ - يدون في سجل التشغيلات اسم المستحضر ورقم تسجيله في الدائرة اذا كان ذلك وجوبياً واسمه والدستور الطبي الذي حضر بموجبه ورقم كل تشغيلة وتاريخ البدء في تحضيرها وكمية الوحدات الجاهزة وعيوبها وتركيزها وعباها وتاريخ توريدها للمخازن .

المادة ٧٩ - يدون في سجل المستحضرات الجاهزة المخزن الرئيسي الكمية الواردة للمخزن الرئيسي من أقسام الإنتاج المختلفة والكميات الموزعة من هذا المخزن الى المخازن الفرعية - ان وجدت - على أن توضح أرقام التشغيلات المختلفة الموجودة في المخزن وكذلك التي صرفت منه بحيث يسهل حصر مقادير كل تشغيلة وما تبقى منها والجهة المصروفة لها .

المادة ٨٠ - يدون في سجل المستحضرات الجاهزة لكل مخزن فرعي الكميات الموردة لهذا المخزن من المخزن الرئيسي والكميات المباعة واسماء العملاء وأرقام الفواتير وكذلك أرقام إيصالات السموم والمخدرات الموقوع عليها من العملاء في حالة احتواء تلك المستحضرات على أي مادة سامة أو خطيرة .

المادة ٨١ - يدون في سجل المواد السامة جميع المواد السامة التي تقضي القوانين والأنظمة يلزم تسجيلها على ان تبين القيود الكميات الواردة الى المصنع من كل مادة ورقم إيصال الاستلام وتوقيع المسؤول ازاء كل عمالة تسلم والمقادير المصروفة ورقم التشغيلة التي استعملت المادة لإنتاجها .

المادة ٨٢ - يمسك سجل العقاقير الخطرة المدير الفني شخصياً وتدون فيه العقاقير الخطرة على ان تبين القيود الكميات الواردة للمصنع من كل مادة والمقادير المصروفة ورقم إيصال الاستلام وتوقيع الصيدلي المسؤول المستلم لكل كمية ورقم التشغيلة التي استعملت المادة المصروفة لإنتاجها على ان تدون الكمية رقماً وكتابة .

المادة ٨٣ - يوقع المدير الفني للمصنع والمحال المسؤول ومدير المخابر في سجل التشغيلات على كل تشغيلة وكل عمالة تسلم من التشغيلة الواحدة ، بما يؤكد مسؤوليتهم كل في حدود اختصاصه عن مطابقة التشغيلة للوائحات المقررة للصنف المنتج .

المادة ٨٤ - يجب ان تلحق بالمصنع المخازن التالية : -

أ) مخزن للمواد الأولية : ويراعى ان يكون فيه مكان يخصص لحفظ المواد التي تفسد بالحرارة والرطوبة والعماد الخارجية .

ب) مخزن للمواد ذات الخطورة : التي يمكن ان تلتهب او تسبب تآلفاً او اذى . وتحتفظ في مكان بعيد عن المباني الرئيسية للمصنع .

ج) مخزن للمستحضرات المصنعة والجاهزة : ويقسم الى قسمين الاول رئيسي لاستلام السواردين من الإنتاج والثاني مخازن فرعية للبيع والتسليم وتراعى فيها الشروط الفنية الواردة في البندين السابقين .

المادة ٨٥ - يجب ان تكون مباني المصنع متباعدة عن بعضها بحيث يسمح لمربات الاطفاء التجول بينها ، كما يجب ان تكون منافذ النجاة متوفرة في جميع الاقسام عند حدوث حريق او أي خطر .

المادة ٨٦ - يجب تصريف نفايات المصنع بشكل فني وصحي وان يجهز بمخارج فنية غير مكشوفة .

المادة ٨٧ - يجب ان تراعى في المصنع جميع الشروط الفنية والصحية لتأمين سلامة العمال .

المادة ٨٨ - تنقضى الوزارة رسماً مقداره خمسون ديناراً اردنياً عند ترخيص أي مصنع .

المادة ٨٩ - تسجل المعلومات التالية على البطاقة الداخلية والخارجية لكل دواء : -

- ١ - اسم المستحضر ؛
- ٢ - رقم التسجيل في الدائرة والاشارة الى الدستور الذي حضر الدواء بموجبه ان وجد
- ٣ - اسماء المواد الفعالة الداخلة في تركيب الدواء ومقاديرها .
- ٤ - طريقة استعمال الدواء وكل ما يلزم من تحذيرات وتوجيهات بخصوص استعماله
- ٥ - رقم التشغيلة ؛
- ٦ - تاريخ انتهاء مفعول الدواء اذا كان ذا مفعول مؤقت ؛
- ٧ - اسم المصنع المنتج والبلد ؛

هكذا من الأشغال

المادة ٩٠ - مستودعات الادوية التابعة لمصانع الادوية تنطبق عليها الشروط الفنية الواردة في هذا القانون ويكون مسؤولاً عن كل منها صيدلي مرخص متفرغ .

المتمرنون ومساعدو الصيادلة

المادة ٩١ - للطالب الاردني المسجل في احدى كليات الصيدلة المعترف بها ان يمضي فترة تمرينه المقررة بحسب انظمة الكلية في احدى صيدليات المملكة بموافقة الوزير .

المادة ٩٢ - على الصيدلي المسؤول عن الصيدلية التي يتمرن فيها الطالب ان يعطيه شهادة يذكر فيها ساعات عمله ومدى تمرنه على اعمال الصيدلية الفنية خلال فترة التمرن ويرسل نسخة الى الوزير واخرى الى النقابة .

المادة ٩٣ - يجوز للصيدلي ان يستعين بعمله بمساعد صيدلي مرخص وعلى المساعد ان يحتفظ برخصته في مكان عمله .

المادة ٩٤ - يشترط في مساعد الصيدلي ان يكون حائزاً على رخصة مساعد صيدلي من الوزير .

المادة ٩٥ - لا تعطى رخصة مساعد صيدلي الا لمن اجتاز الفحص المقرر متناهما من الوزارة والنقابة والسدي يجرى باشرافهما في دورة سنوية يعلن عنها قبل موعدها بشهر واحد .

المادة ٩٦ - يشترط فيمن يرخص مساعد صيدلي ان يكون حائزاً على الشروط التالية :-

- ان يكون اردني الجنسية
- ان يحمل شهادة الدراسة الثانوية الاردنية العامة او ما يعادلها وملياً باحدى اللغات الاجنبية .
- قد امضى فترة تمرين في احدى الصيدليات العامة لمدة لا تقل عن سنة واحدة .
- قد ادى للوزارة رسماً مقداره دينار اردني واحد .
- قد ابرز شهادة حسن سلوك من قبل الصيدلي الذي تمرن عنده وشهادة عدم محكومية من السلطات المختصة .

المادة ٩٧ - يعطى الناجح في الفحص رخصة مساعد صيدلي مقابل رسم مقداره ديناران ويسجل في سجل مساعد صيدلي في الوزارة مع اشعار النقابة بذلك .

المادة ٩٨ - على صاحب الصيدلية ان يسجل جميع مستخدميه في الوزارة لجواز تعيينهم وعليه ان يبلغ الوزير والنقابة عن اي مساعد او موظف في الصيدلية او متمرن عند انقطاعه عن العمل او انتقاله الى عمل آخر .

المادة ٩٩ - في حالة عدم وجود مساعد صيدلي مرخص في الصيدلية لا يجوز للمستخدمين صرف اي دواء اثناء غياب الصيدلي المسؤول .

احكام ممارسة المهنة

المادة ١٠٠ - أ (في حالة مرض الصيدلي المسؤول او تغيبه لاي سبب فله ان يكلف احد الصيادلة العاملين في نفس المدينة بالاشراف على مؤسسته لمدة اقصاها شهر واحد في السنة بموافقة الوزير واعلام النقابة .

ب (اذا لم يعد الصيدلي بعد انقضاء المدة او لم يعين صيدلي مرخص متفرغ لالاشراف على المؤسسة تفارق بأمر من الوزير .

ج (على الصيدلي المسؤول ابلاغ الوزير عن نيته بالتغيب بعد مراعاة شروط هذه المادة .

المادة ١٠١ - أ (يكتب اسم المؤسسة الصيدلانية واسم صاحبها على لوحة ظاهرة باللغة العربية وبالحرف اللاتينية ويجب ان تثبت اللوحة المذكورة في مكان بارز .

ب (يجب ان يعلق على باب الصيدلية وفي مكان بارز لوحة صغيرة مكتوب عليها اسم الصيدلي المسؤول واوقات العمل ورقم هاتف منزل الصيدلي وعنوان سكنه .

المادة ١٠٢ - يكون لكل مؤسسة صيدلانية خاتم خاص يشتمل على اسمها التجاري وعنوانها باللغة العربية وترسل صورة عن هذا الخاتم مع صورة عن توقيع الصيدلي الى الوزارة والنقابة لتحتفظ في انبساط الصيدلية .

المادة ١٠٣ - يحظر على الصيدلي ان يعد او يجهز الوصفات الطبية ويبيعها للجمهور الا داخل الصيدلية ولا يجوز القيام بعملية تركيب او تقليد اي مستحضر جاهز ويبيع على انه ذلك المستحضر .

المادة ١٠٤ - يحظر على الصيدلي ان يصرف او يجهز أي وصفة طبية الا اذا كانت صادرة عن طبيب مسجل في سجل الاطباء المصرح لهم بتعاطي المهنة وأن يكون اسمه مدرجا ضمن الجداول المنشورة في الجريدة الرسمية .

المادة ١٠٥ - على الصيدلي عند تحضير أي دواء بوصفة طبية أن تكون مواده مطابقة لتركيب الواردة في دستور الادوية المقرر ما لم يرد في تلك الوصفة نص للمستور أدوية معين .

المادة ١٠٦ - يحظر على الصيدلي أن يغير شيئاً من المواد المذكورة في الوصفة الطبية سواء من حيث المقدار أو النوع بدون موافقة الطبيب الخطية على أن تحصل تلك الموافقة قبل تحضير الدواء كما لا يجوز للصيدلي أن يستبدل مستحضراً لمعمل معين بمستحضر لمعمل آخر الا بعد موافقة الطبيب المعالج .

المادة ١٠٧ - يحظر صرف الوصفة الطبية الا اذا كانت مكتوبة بخط واضح وعتوية على الاسم الكامل للدواء الموصوف بحيث لا يترك مجالاً للالتباس أو الخطأ في ماهية الدواء واسم المريض الكامل وعمره وعنوانه .

المادة ١٠٨ - كل اتفاق بين الصيدلي والطبيب أو بين المستودع والطبيب على كتابة الوصفات الطبية بطريقة خاصة وعلامات مصطلح عليها يعتبر مخالفة لهذا القانون .

المادة ١٠٩ - يحظر على الصيدلي أن يصرف أية وصفة طبية لا تحمل اسم وعنوان وتوقيع الطبيب الصادرة عنه .

المادة ١١٠ - يحظر صرف أو تحضير أي دواء يحتوي على السموم الشديدة أو الخفيفة الا من قبل الصيدلي أو من قبل مساعده المرخص وتحت اشرافه .

المادة ١١١ - يحظر تحضير أو صرف أي دواء يحتوي على مادة او أكثر من مواد الجدول (ج) - العقاقير الخطرة - الملحق بهذا القانون الا من قبل الصيدلي نفسه .

المادة ١١٢ - يحظر على الصيدلي أن يكرر صرف مستحضر طبي جاهز الا للمدة التي قررها الطبيب في الوصفة أو أن يعيد تحضير وصفة تحتوي على أحد السموم الشديدة أو الخفيفة أو العقاقير الخطرة أو أي مادة لها خاصية التراكم الا بموجب وصفة طبية جديدة .

المادة ١١٣ - يحظر على الصيدلي أن يبيع المستحضرات الطبية الا ضمن عبواتها الاصلية المختومة وبعد الصافي رقعة الاستعمال الخاصة بصيدليته وتشتق الحالات التي ترد فيها الوصفة الطبية عددة مقدار الدواء بكمية دون محتوى العبوة الاصلية، عندها يصرف الدواء ضمن وعاء أو ظرف بعد وضع الرقعة الخاصة بالاستعمال .

المادة ١١٤ - يجب أن تسجل كل وصفة طبية تصرف من الصيدلية مهما كان نوعها في سجل الوصفات الطبية بعد صرفها مباشرة وتحتم بخاتم الصيدلية الذي يبين تاريخ الصرف والسعر والرقم المتسلسل .

هكذا من الأشغال

المادة ١١٥- أ) يجب أن تكون صفحات سجل الوصفات الطبية مرقمة ومهورة بخاتم الوزارة .

ب) يثبت في السجل أسماء مواد الوصفة وجرعاتها ومقاديرها وطريقة الاستعمال والرقم المتسلسل واسم المريض وعمره واسم الطبيب وتاريخ الصرف والسعر .

المادة ١١٦- تطبق الاحكام الواردة في فصل العقاقير الخطرة على الوصفات الحاوية على أحد المواد المذكورة في الجدول (ج) الملحق بهذا القانون بالإضافة الى تسجيلها في سجل الوصفات الطبية حسبما جاء في المواد السابقة مع وضع خط أحمر تحت اسم الدواء الخطر على الوصفة والتيد في السجل .

المادة ١١٧- أ) يوضع كل دواء بدون استثناء يحضر أو يصرف في الصيدلية في وعاء مناسب وتلصق عليه رقعة مطبوعة تحمل ما يلي : -

١) اسم الصيدلية وعنوانها .

٢) رقم التيد في سجل الوصفات الطبية وتاريخه .

٣) كيفية استعمال الدواء .

٤) اسم المريض .

ب) تحدد مواصفات الرقعة والوانها بتعليمات من الوزير .

المادة ١١٨- أ) تعاد الوصفة الى صاحبها فيما لو طلب ذلك اذا لم تكن تحتوي على عقاقير خطرة .

ب) اذا كانت الوصفة تحتوي على عقاقير خطرة فتعطى عنها نسخة طبق الاصل تحمل خاتم الصيدلية وتوقع الصيدلي ورقم الوصفة في سجل الوصفات الطبية واسم الطبيب وتضمن الدواء اذا طلب المريض ذلك ويكتب هذا على ورقة مطبوعة باسم الصيدلية وتوضع ملاحظة تبين أنها نسخة ثانية عن الاصل .

المادة ١١٩- على الصيدلي المحافظة على سر المهنة ومحظور عليه أن يطلع أحداً على الوصفات المجهزة والمصرفية في صيدليته الا للطبيب الواصف والمفتش ولا تعاد الوصفة الا للمريض أو من يفوضه .

المادة ١٢٠- يحظر عن الصيدلي الامتناع بقصد الاحتكار عن صرف أي وصفة أو بيع أي مستحضر صيدلاني جاهز اذا كان متوفراً لديه كما لا يجوز له تجاوز السعر المقرر .

المادة ١٢١- على الصيدلي الامتناع عن صرف الادوية السمي تطلب منه بدون وصفة طبية ويستثنى من ذلك مسود الاسعاف الاولى والمواد التي يصدر الوزير قرارا باعفاء صرفها من شروط الوصفة الطبية بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة .

المادة ١٢٢- لا يجوز استعمال الصيدلية كميادة طبية ، كما لا يجوز حقن الابر في الصيدلية مسن قبل الصيدلي أو أي شخص آخر .

المادة ١٢٣- على صاحب المؤسسة الصيدلانية والصيدلي المسؤول ، أن يقدم للمفتش جميع التسهيلات التي تمكنه من اداء مهام وظيفته .

واجبات الصيدلي وحقوقه

واحكام عامة

المادة ١٢٤- يعتبر الصيدلي مسؤولاً عن الاعمال المهنية للعساكين والمستخدمين الآخرين في المؤسسة الصيدلانية وعليه أن يقيم في المدينة التي فيها المؤسسة الا في الاحوال الخاصة التي يحددها الوزير بعد استشارة النقابة .

المادة ١٢٥- على صاحب كل صيدلية علمة يريد أن يغلّقها يوماً معيناً مسن كل أسبوع أن يعمل على موافقة مدير الصحة وأن يعلم النقابة بذلك ويستثنى من ذلك الصيدلية الوحيدة في أي بلدة .

المادة ١٢٦- يكلف مدير الصحة صاحب صيدلية أو أكثر في كل مدينة والمناوبة التالية وذلك بشأن يقيها مقترحة حتى الوقت الذي يحدده مدير الصحة ويبقى بعده على استعداد لتلبية طلبات المرضى والاطباء .

المادة ١٢٧- مع مراعاة ما جاء في المادة السابقة ينظم مناوبات الصيدليات في كسل مدينة مدير الصحة بالاتفاق مع الصيادلة المسؤولين وبشعر النقابة والوزارة قبل مطلع كل شهر بذلك وتتولى الوزارة أمر اعلمانه يومياً بالطرق التي تراها مناسبة .

المادة ١٢٨- على كل صيدلي أن يتقيد بالاسعار المقررة للادوية والمستحضرات الصيدلانية دون زيادة .

المادة ١٢٩- لا يجوز للصيدلي ان يسمى مباشرة أو باستخدام الرضاء الى جلب الزبائن لصيدليته .

المادة ١٣٠- لا يجوز الاعلان لترويج أي دواء أو مستحضر صيدلاني جاهز أو مادة توصف بأن لها صفة دوائية أو حليب الاطفال أو أغذيتهم بطريق النشر أو الاذاعة أو العرض السينمائي أو توزيع النشرات على الجمهور أو أي وسيلة أخرى الا بعد موافقة الوزير والنقابة على ذلك .

المادة ١٣١- أ) لا يجوز للصيدلي ان يجمع بين مزاولة مهنته ومزاولة مهنة الطب البشري او البيطري او طب الاسنان ولو كان حائزاً على مؤهلاتها .

ب) لا يجوز للصيدلي المسؤول عن مؤسسة صيدلانية ان يمارس أي عمل او وظيفة أخرى الا بموافقة الوزير .

ج) لا يجوز للصيدلي أن يكون مسؤولاً عن أكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة .

المادة ١٣٢- أ) لا يجوز لاحد من غير اصحاب المؤسسات الصيدلانية الاتجار بالادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة بجميع اصنافها .

ب) لا يجوز الا لاصحاب المستودعات استيراد الادوية والمستحضرات الصيدلانية وكل ماله صفة دوائية .

المادة ١٣٣- أ) لا يجوز تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون الاتجار بعينات الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة او عرضها للبيع سواء من قبل صاحب مستودع الادوية او الصيدلية او الطبيب او أي شخص آخر .

ب) لا يجوز ان تحوي الصيدلية اي عينة طبية ويصادر الموجود منها .

ج) لا يجوز تخزين العينات الا في المستودعات .

هكذا من الأشهر

المادة ١٣٤- يحظر على اصحاب المستودعات او المصانع والصيدالة المسؤولين عنها بيع اي دواء او مستحضر صيدلاني الى افراد الجمهور .

المادة ١٣٥- لا يجوز لموظفي الجمارك التخليص على اية ارسالية من الادوية المستوردة او المصدرة ولا يجوز اصدار رخصة استيراد او تصدير اي دواء الا بعد موافقة الوزير او من ينيبه .

المادة ١٣٦- للوزير بتسليم من المدير الحق في ان يصدر القرارات التي يراها مناسبة لتنظيم تجهيز او تداول اي مستحضرات ومركبات يرى ان لها صلة بعلاج الانسان او تستعمل لمقاومة انتشار الامراض .

المادة ١٣٧- الادوية التي ترد الى الجمعيات والمؤسسات الخيرية يجب ان تحتم باسم الجمعية او المؤسسة المرسل اليها .

اللجنة الفنية لمراقبة الادوية

المادة ١٣٨- أ (تشكل في الوزارة لجنة يطلق عليها اسم (اللجنة الفنية لمراقبة الادوية) . مهمتها اجازة الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة واغذية الاطفال المتداولة في المملكة او في النية استيرادها او صنعها .

ب (تقدم اللجنة توصيا للوزير لتحديد سعر كل دواء او غذاء اطفال .

المادة ١٣٩- للوزير بتوصية اللجنة ولاسباب فنية الحق في اعادة النظر باوضاع شركات الادوية الممثلة في المملكة او منع ادخال ادويتها وشطبها من سجلات الوزارة بقرار معال .

المادة ١٤٠- أ (تتألف اللجنة المذكورة في المادة (١٣٨) من :-

الوكيل	رئيسا
المدير	نائبا للرئيس
رئيس قسم الصيدلة	عضوا
نقيب الاطباء او من ينيبه	عضوا
نقيب الصيدالة او من ينيبه	عضوا
صيدلي وصاحب مستودع يعينهما	
مجلس النقابة	عضوين
طبيب وصيدلي يعينهما الوزير	عضوين

ب (مدة عضوية الاعضاء المعينين من الوزير او مجلس النقابة سنتان من تاريخ تعيينهم .

ج (يكون نصاب جلسات اللجنة قانونيا بحضور اكثرية الاعضاء وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين ولرئيس الجلسة صوت اذا تساوت الاصوات .

المادة ١٤١- تجتمع اللجنة مرة كل شهرين على الاقل ولرئيسها ان يدعوهم للاجتماع كلما اقتضت الضرورة ذلك .

المادة ١٤٢- أ (للوزير بتوصية اللجنة ، الحق في حظر استيراد اي دواء او تداوله مع شطب تسجيله بقرار معال .

ب (للوزير اعادة النظر باسعار الادوية بتسليم من اللجنة كلما دعت الحاجة الى ذلك .

هكذا من الأشهر

المادة ١٤٣- يحظر تداول الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة واغذية الاطفال المستوردة او المصدرة عابا الا بعد تسجيلها في الوزارة وتصادر اية كمية استوردت او جرى التخليص عليها من المراكز الجمركية قبل تسجيلها .

المادة ١٤٤- يقدم طلب تسجيل اي دواء من الصيدلي المسؤول عن المستودع او مدير المصنع المحلي مرفقا بما يلي :-

- عشرة نماذج اصلية من الدواء مستوفية الشروط المطلوبة وفق احكام هذا القانون .
- شهادة من مختبر حكومي للتحليل في بلد المنشأ او مختبر معترف به معتمد من السلطة المختصة في بلد المنشأ تثبت ان نتيجة التحليل مطابقة كما ونوعا لاسماء الدوائية التي جهز منها الدواء .
- شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ تثبت ان الدواء المطلوب تسجيله والتاريخ بتداوله في المملكة مصرح باستعماله وتداوله في بلد المنشأ بنفس المرافقات وانه متداول فعلا هناك .
- ثلاث نسخ على الاقل من النشرات الخاصة بذلك الدواء مكتوبة بوحيدة او اكثر من اللغات العربية او الانكليزية او الفرنسية والتي ستزج مع المستحضر بالاضافة الى وثيقة من المصنع المنتج تبين تاريخ استعماله والاحصائيات العلمية المستخلصة من نتائج تطبيقاته .
- شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ مصادرة رسميا تبين سعر الدواء لاد نملك في بلد المنشأ .
- فاتورة اصلية من المصنع المنتج مصادرة من الغرفة التجارية في البلد المصدر تبين السعر الذي سيباع به المستحضر المذكور الى المستورد طالب التسجيل .

المادة ١٤٥- للجنة طلب اي كمية من الدواء لتجربته في المملكة قبل اجازة تسجيله .

المادة ١٤٦- يرفق طلب تسجيل غذاء الاطفال بجميع ما ورد في المادة (١٤٤) السابقة .

المادة ١٤٧- يحال الطلب ومرفقاته الى اللجنة التي لها بعد دراسته ان تقرر قبول التسجيل او رفضه وتقديم توصيا للوزير بشأن السعر .

المادة ١٤٨- توضح الاسس التي تتبع في قبول او رفض التسجيل وطريقة التسعير ورسوم التسجيل وتعويضات اعضاء اللجنة بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٤٩- في حالة رفض اللجنة لالطلب ، عليها ان تعلق اسبابه ولاتطالب الاعتراض للجنة ذاتها خلال شهرين من تبليغه وتكون قرارات اللجنة بعد ذلك نهائية .

المادة ١٥٠- تسجل الادوية والاغذية التي توصي اللجنة الفنية بقبولها في سجلات الوزارة تحت رقم متسلسل ويعطى الطالب صورة عن السجل او اشعارا بالموافقة .

المادة ١٥١- لا يجوز بعد تسجيل المستحضر اجراء اي تعديل او تبديل او اضافة على تركيبه ونشرته وعبوته وغلافه ووعائه الا بموافقة اللجنة .

المادة ١٥٢- اذا رفع المستورد سعر دواء او غذاء اطفال او اذا استورد تعبئة غير مسموح بها ومقرر سعرها ، دون موافقة اللجنة فيحق للوزير مصادرة هذا الدواء او الغذاء ايها وجد بالاضافة الى الملاحقة الجزائية .

المادة ١٥٣- تعلم الوزارة النقابة عن اسم كل دواء او غذاء تم تسجيله من قبل اللجنة وعن اسم المصنع المنتج واسم وعنوان الوكيل المستورد .

السموم

المادة ١٥٤ - السموم ثلاثة أنواع :-

- أ (السموم الشديدة) (الجدول أ)
- ب (السموم الخفيفة) (الجدول ب)
- ج (السموم الزراعية)

المادة ١٥٥ - يحظر على الصيدلي اعطاء السموم او صرفها او بيعها بكميات اكبر من الجرعات الطبية المقررة في دساتير الادوية المعترف بها .

المادة ١٥٦ - يسمح للصيدلي بصرف السموم وبيعها بالجرعات الطبية المقررة في دساتير الادوية بموجب وصفة طبية .

المادة ١٥٧ - لصاحب مستودع الادوية ان يبيع السموم او يصرفها او يسلمها بكميات اكبر من الجرعات الطبية المقررة الى :-

- أ (صيدلي مرخص مسؤول عن صيدلية .
- ب (طبيب مرخص .
- ج (من يعمل في مهنة تتطلب استعمال مادة سامة .

المادة ١٥٨ - يحتفظ بالتفويض الخطي بشراء مواد سامة لمدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات ؛

المادة ١٥٩ - تحفظ السموم في الصيدليات والمستودعات وفق النظام الذي سيصدر بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٦٠ - أ (السموم الشديدة - هي المدرجة في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون وما يطرأ عليه من اضافات وتعديلات يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية .

ب (السموم الخفيفة - هي السموم المدرجة في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون وما يطرأ عليه من تعديلات واطافات يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية .

المادة ١٦١ - السموم الزراعية - هي المواد المستعملة في مكافحة الحشرات والآفات الزراعية ولها خواص سميّة ، وتسري احكامها على المواد الكيماوية السامة المستعملة في الصناعة .

العقاقير الخطرة

المادة ١٦٢ - تشمل عبارة العقاقير الخطرة (الادوية المشددة ، والادوية المخدرة) جميع الادوية المذكورة في الجدول (ج) الملحق بهذا القانون واية مادة يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية بأنها عقار خطر .

المادة ١٦٣ - للوزير تنفيذاً للمعاهدات الدولية (باعلان ينشر في الجريدة الرسمية) ان يعدل او يحذف اي مادة من الجدول (ج) وان يستثني اي مستحضر يحتوي على عقار خطر لا يؤدي استعماله الى الاضرار بسبب مزج فيه من ادوية والمركب بصورة تحول دون استخراج العقار الخطر منه ؛

المادة ١٦٤ - لا يجوز لاي شخص احراز بصورة قانونية بموجب احكام هذا القانون احلتى مواد الجدول (ج) ان يستخلص المادة الفعالة فيها او ان يغير او يصنع او يحضر اي شبه قلوي من الافيون او اوراق الكوكا ، او اي عقار مذكور في الجدول المشار اليه .

المادة ١٦٥ - لكل من الآتي ذكرهم الحق في حيازة العقاقير الخطرة في الاماكن التي يراولون المهنة فيها :-

- أ (الصيدلي المسؤول عن مستودع ادوية عن طريق الاستيراد او بالشراء من مستودع ادوية آخر .
- ب (الصيدلي المسؤول عن صيدلية عن طريق الشراء من مستودع ادوية او صيدلية .
- ج (الطبيب المرخص وذلك لاستعمالها في اغراض مهنية على ان تحدّد كميات هذه العقاقير التي يتق اذ احرازها من قبل الوزير .

د (المستشفيات بموجب تصريح ينولها حق شراء وحيازة العقاقير الخطرة مقابل طلب موقع من الصيدلي المسؤول في المستشفى ووافق عليه من المدير ، واذا لم يكن في المستشفى صيدلي مرخص فاعلى المستفى الحق ان يجرز كميات محددة بوصفة طبية مصادقة من المدير تشتري من احدن الصيدليات العامة .

هـ (مصانع الادوية عن طريق استيرادها او شرائها وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ١٦٦ - يحظر على الصيدلي صاحب الصيدلية والمسؤول عنها ان يصرف او يشحن اي مادة من مواد الجدول (ج) الملحق بهذا القانون بشكائها الخام الى اي شخص منها كانت سفته .

المادة ١٦٧ - يحق للصيدلي (المسؤول عن صيدلية) ان يصرف العقاقير الخطرة للمهياة للاستعمال الطبي في الحالات التالية :-

- أ (العرضى ، او من يفوضونهم بوصفة طبية صادرة عن طبيب بشري او طبيب اسنان مرخص شريطة ان تستوفي جميع الشروط المتد. وص عاين في هذا القانون .
- ب (لاصحاب الحيوانات المربضة اذا كانت الوصفة صادرة عن طبيب بيطري مرخص .
- ج (للأطباء بموجب وصفات ومقعدة تبين ان الكمية معدة للاستعمال في عياداتهم على ان تحدّد هذه الكميات من الوزير .

استيراد العقاقير الخطرة

المادة ١٦٨ - أ (على صاحب مستودع الأدوية والمصنع الذي يرغب في استيراد عقاقير خطرة ان يتقدم بطلب حسب النموذج (أ) الملحق بهذا القانون موقع ومعد من الصيدلي المسؤول عن المستودع او المصنع متضمناً تفاصيل عن العقاقير المطلوب استيرادها - كمية ونوعاً وتعبئة ، وطريق الشحن ومركز التخليص واسم المؤسسة المصدرة وعنوانها .

والوزير الموافقة على الطلب او رفضه او تعديله بقرار معلن .

ب (يصدر الوزير تصريحاً حسب النموذج (ب) الملحق بهذا القانون يتضمن السماح باستيراد العقاقير الخطرة ويوضح نوعها ومقدارها وطريقة تعبئتها واسم المصدر وبواسطة الشحن ومركز التخليص يرسل الى المصدر للحصول بموجبه على رخصة تصدير من المكتب الدائم لمكافحة المخدرات التابع لهيئة الأمم وفق احكام اتفاقية جنيف .

ج (بناء على التصريح السابق ذكره يصدر الوزير ترخيص استيراد حسب النموذج (ج) الملحق بهذا القانون يتضمن الترخيص لاستيراد العقاقير الخطرة ويوضح نوعها ومقدارها وتعبئتها واسم المصدر ويحفظ المستورد بهذه الرخصة الى حين ورود العقاقير الخطرة لارازها للسلطات الجمركية للتخليص عليها .

هكذا من الأشهر

(د) لا يسمح بالتخليص على العقاقير الخطرة المستوردة الى الأردن ما لم ترفق معاملة التخليص بالرخصة المشار اليها في الفقرة (ج) السابقة وعلى موظفي السلطة الجمركية ان يستردوا رخصة الاستيراد بعد اجراء عملية التخليص وان يكملوا تعبئة النموذج حسب ما هو وارد على ظهر الرخصة واعادتها الى الوزارة ولا تسلم العقاقير الخطرة الا الى المستورد .

صرف الوصفات الحاوية على عقاقير خطرة

المادة ١٦٩ - أ) يحظر صرف اية وصفة طبية حاوية على عقار خطر ما لم تكن مكتوبة على النماذج الخاصة بذلك وموقعة من الطبيب المعالج .

ب) للطبيب وصف بعض العقاقير الخطرة والداخلية ضمن مستحضرات صيدلانية مركبة على وصفة عادية ويتم تحديد هذه المستحضرات بقرار من الوزير (يشر في الجريدة الرسمية) بعمم على الأطباء والعديدات .

المادة ١٧٠ - يجب كتابة الوصفة الطبية الحاوية على عقاقير خطرة بمادة غير قابلة للمحي او التغير وان تحمل الوصفة اسم الطبيب وعنوانه ومقدار الدواء وكمية وكتابة وطريقة الاستعمال واسم المريض وعنوانه والتاريخ .

المادة ١٧١ - على الصيدلي المسؤول ان لا يصرف الوصفات الحاوية على عقاقير خطرة الا اذا :-

- أ) كانت مرقمة ومختومة بخاتم الوزارة .
- ب) كان متأكدا من توقيع الطبيب المعالج .
- ج) لم يمض على كتابة الوصفة اكثر من يومين .
- د) لم تزد الجرعة الموصوفة عما ورد بدستور الأدوية وان لا تزيد مدة استعمالها على ثلاثة ايام .
- هـ) تأكد ان العقار الخطر الموصوف سيستعمل للمعالجة .

المادة ١٧٢ - اذا لم تستوف الوصفة كافة الشروط المطلوبة للصيدلي الامتناع عن صرفها وعليه ان يلتفت نظر المسؤولين في الوزارة الى اية مخالفات يلاحظها .

المادة ١٧٣ - للوزير ان يعمم على الصيدليات امرام يمنع صرف الوصفات الخاصة بالعقاقير الخطرة الصادرة عن اي طبيب اذا توافرت لديه الأدلة بانها قد اساء وصفها سواء كان يستعملها لنفسه او يسهل للحصول عليها لاي شخص آخر لغرض المعالجة الطبية .

سجلات العقاقير الخطرة في المستودعات والصيدليات

المادة ١٧٤ - أ) على الصيدلي المسؤول عن مستودع ان يمسك سجلا خاصا صفحاته مرقمة ومختومة بخاتم الوزارة حسب النموذج (هـ) الملحق بهذا القانون .

ب) يسجل في الصفحة اليمنى من السجل الكميات المستوردة او المشتراة بالتفصيل ، (التعبئة واسم المصدر والبايع وتاريخ الوصول وارقسام وتواريخ الارصاليات) كما يسجل في الصفحة المقابلة الكميات المباعة بالتفصيل (التعبئة وعنوان الشاري ورقم الترخيص بالشراء ورقم مستند البيع وتاريخه) .

المادة ١٧٥ - يمسك الصيدلي المسؤول في صيدليته سجلا تدون فيه مشتريات العقاقير الخطرة يعرف باسم (دفتر شراء العقاقير الخطرة) .

المادة ١٧٦ - عند رغبة الصيدلي في شراء اي مادة من المواد الواردة في الجدول (ج) الملحق بهذا القانون عليه ان يدون في دفتر الشراء اسم المادة المنوي شراؤها وكتبها وعبارها وشكلها الصيدلاني واسم المستودع البائع ويحصل على توقيع الصيدلي المسؤول عن المستودع في الحقل المخصص لتوقيعه دلالة على وجود المادة في مستودعه واستعداده لبيعها ، ثم تؤخذ المرافقة النهائية من الدائرة ويحتفظ الصيدلي بهذا الدفتر لمدة (٥) خمسة سنوات تبدأ من تاريخ آخر طلب شراء مسجل فيه .

المادة ١٧٧ - على صاحب كل صيدلية ان يحتفظ بسجل العقاقير الخطرة حسب النموذج (هـ) الملحق بهذا القانون على ان تتضمن الصفحة اليمنى الكميات المشتراة من المستودعات وتاريخ كل شراء والارصدة الشهرية الموجودة في حين تتضمن الصفحة اليسرى مجموع الكميات المصروفة شهريا بموجب وصفات العقاقير الخطرة .

المادة ١٧٨ - على الصيدلي المسؤول ان يحتفظ بالوصفات الخاصة بالعقاقير الخطرة والايصصالات وكل المستندات المتعلقة بها مادامت لم تصرف كاملة اماما يبيع منها او صرف فعليه ان يحتفظ بوثائقها لمدة خمس سنوات .

المادة ١٧٩ - يقوم الصيدلي في نهاية كل شهر باجراء جرد ومطابقة موجوده الفعلي من العقاقير الخطرة وارصدته المبينة في سجلاته وفي حالة ظهور اي فرق بين القيود ، والموجود الفعلي ، فانه يتوجب عليه اعلام الوزارة او مدير الصحة حالاً ، الذي بدوره يبلغ الوزارة لاتخاذ ما تراه مناسبا من اجراءات بهذا الشأن .

المادة ١٨٠ - أ) يتم التسجيل في سجلات العقاقير الخطرة بمداد غير قابل للمحي ولا يجوز اجراء اي حذف او شطب او تغيير فيها .

ب) اذا اقتضى التصحيح يتم بالمداد الاحمر ويوقع عليه بعد اثبات التاريخ .

الكشف السنوي وحساب النسبة المئوية

المادة ١٨١ - على الصيدلي المسؤول ان يقوم خلال العشرة الايام الاولى من كل سنة بتنظيم الكشف السنوي للعقاقير الخطرة متضمنا جميع البيانات المطلوبة عن السنة السابقة والمنتهية في آخر شهر كانون اول ويحق للوزير ان يطلب تنظيم البيانات التي يراها ملائمة لضمان حسن سير العمل والمراقبة .

المادة ١٨٢ - تحسب النسب المئوية للعقاقير الخطرة بالنسبة الى الرقم المعادل المدين في الجدول الملحق بهذا القانون واية تعديلات واضافات عليه يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية بناء على توصيات المكتب الدائم لمكافحة المخدرات التابع لهيئة الامم .

المادة ١٨٣ - أ) تحتفظ العقاقير الخطرة في الخزائن المعدة لها بشكل محكم ويحتفظ الصيدلي المسؤول بمفاتيحها دون غيره .

ب) تحتفظ العقاقير الخطرة في اوعيتها الاصلية وبصورة محكمة لا تترك مجالا لتغيير تركيبها او نسب تركيزها او وزنها نتيجة لتعرضها للعوامل الطبيعية ولا تترك مجالا للبحث باغطيتها واختتمها .

ج) على الصيدلي ان يراقب المخزون لديه من العقاقير الخطرة بين حين وآخر ليبري ما يطرأ عليها من تغيير او فقدان او كسر في الاوعية واشعار المسؤولين عن التفتيش فوراً .

هكذا من الأشهل

التفتيش

المادة ١٨٤ - التفتيش على المؤسسات الصيدلانية من اختصاص المدير أو رئيس قسم الصيدلة أو مفتش الصيدليات أو من يفوضه الوزير من الأطباء والصيدلة في الوزارة ولكل منهم صفة الضابطة الدلية .

المادة ١٨٥ - على اصحاب المؤسسات الصيدلانية ان يقدموا لمفتش التسهيلات اللازمة لقيام بمهمته .

المادة ١٨٦ - للمفتش حق التفتيش في أي وقت للتأكد من ان العمل يجري في المؤسسات الصيدلانية وفق احكام القانون .

المادة ١٨٧ - تحفظ السجلات والدفاتر والوصفات الطبية الخاصة بالعقاقير الخطرة مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ آخر قيد في كل سجل ، ويتم الاتفاق بحضور المدير أو المفتش .

المادة ١٨٨ - للمدير والمفتش وللمدير الصحة أو من ينييه من الأطباء والصيدلة الحكوميين التفتيش على أي مؤسسة أو حانوت أو محل يشتبه بأنه يتماطى بتجارة العقاقير والأدوية والسموم وان يضبط هذه المواد وينقل المخالف للمحاكم .

المستخدمون في المؤسسات الصيدلانية

المادة ١٨٩ - يجب ان يرتدي المستخدمون في المؤسسات الصيدلانية راييل بيضاء نظيفة ويكون الصيدلي مسؤولاً عن نظافة المؤسسة وتجهيزاتها ولا يستخدم في المؤسسة الا من ثبت خلوه من الامراض بشهادة صحية تجدد سنوياً .

المادة ١٩٠ - يجب ان لا يقل عمر أي مستخدم في المؤسسة الصيدلانية عن خمسة عشر عاماً .

المادة ١٩١ - يحظر دخول أي شخص الى مخبر المؤسسة الصيدلانية باستثناء المستخدمين فيها .

العقوبات

المادة ١٩٢ - كل من قدم شهادات أو وثائق مزورة أو غير حقيقية بقصد الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة الصيدلة يعتبر مرتكباً جرم التزوير ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات بالإضافة لالغاء الترخيص اذا كان قد تم اصداره .

المادة ١٩٣ - كل صيدلي مسؤول وكل صاحب مؤسسة صيدلانية ، باع عقاقير خطرة أو وزعها بشكل يخالف احكام هذا القانون أو تلاعب في سجلاتها أو في تراكيبها أو كلياتها أو أنواعها أو وصفاتها أو حاز عقاقير خطرة لم يستطع تعيين مصدرها أو وجد عنده نقص في هذه العقاقير خلافاً لما هو في السجل ، ولم يقتنع الوزير بأسباب حصول الزيادة والنقص أو غش هذه المواد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً أو بكلاً من العقوبتين معاً ، هذا بالإضافة الى حرمانه من مزاولة المهنة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات مع الحكم بإغلاق المؤسسة تلك المدة اذا كانت ملكه .

المادة ١٩٤ - يعاقب بالحبس من شهر واحد حتى ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً أو بكلاً من العقوبتين معاً كل من :

أ (انتحل لقب صيدلي أو اعلن عن نفسه بأية وسيلة بما يحمل على الاعتقاد بأن له حق مزاولة تلك المهنة - أو

ب (حصل على ترخيص بفتح أو شراء مؤسسة صيدلانية بطريقة غير مشروعة - أو

ج (باع أية مادة بصفتها دواء وهي بخلاف ذلك - أو

د (باع دواء فاسداً أو دواء انتهت مدة مفعوله - أو

هـ (غش في تركيب الادوية أو غش في مفردات الوصفات الطبية .

المادة ١٩٥ - يعاقب بالحبس مدة اسبوعين حتى اربعة اشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة عشر ديناراً أو بكلاً من العقوبتين معاً كل من :

أ (فتح مؤسسة صيدلانية بدون ترخيص لتلك المؤسسة - أو

ب (حاز أدوية جاهزة بقصد البيع أو الاتجار أو المداو ه دون أن يكون مرخصاً بذلك - أو

ج (زاول مهنة الصيدلة دون ان يكون مرخصاً بذلك .

المادة ١٩٦ - يعاقب بالحبس من أسبوع واحد حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير أو بكلاً من العقوبتين معاً كل من :

أ (كان صيدلياً وأعار اسمه أو ترخيصه لشخص غير صيدلي لفتح أو شراء مؤسسة صيدلانية أو سهل له المشاركة فيها - أو

ب (كان صيدلياً وشارك شخصاً آخر غير صيدلي بملك مؤسسة صيدلانية ، أو

ج (كان صاحب مؤسسة صيدلانية مسؤولاً عنها وباع أدوية أو وزعها بنفسه أو بالواسطة لغير الاشخاص المسموح لهم بشرائها أو بحيازتها بمقتضى احكام هذا القانون أو أي نظام صادر بموجبيه - أو

د (باع عينة طبية أو عرضها للبيع أو احتفظ بها في الاماكن غير المخصصة لها - أو

هـ (باع أدوية بأكثر من السعر المحدد لها .

المادة ١٩٧ - يعاقب الشركاء المنصوص عليهم في البندين (ب) و (ج) من المادة (١٩٦) بذات العقوبة الواردة بتلك المادة .

المادة ١٩٨ - أ (يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن خمسين ديناراً كل صاحب مؤسسة صيدلانية غير مكان مؤسسته دون موافقة الوزير وتضاعف العقوبة اذا كان المكان المنقول الى تلك المؤسسة لا يتفق مع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون بالإضافة الى اغلاق المؤسسة .

ب (يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير كل من نشر اعلاناً عن دواء أو مستحضر صيدلاني جاهز أو مادة توصف بأن لها صفة الدواء دون موافقة الوزير ؛

المادة ١٩٩ - جميع المخالفات الاخرى لأي حكم من احكام هذا القانون ولم يرد عليها نص يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائتي دينار على أن تراعى في ذلك أهمية تلك المخالفة .

المادة ٢٠٠ - في حالة تكرار الجرائم أو المخالفات لأحكام هذا القانون ، تضاعف العقوبة .

المادة ٢٠١ - في جميع الاحوال للمحكمة ان تحكم بمنع المخالف من مزاولة المهنة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة اشهر ولها اغلاق المؤسسة التي ارتكبت فيها المخالفة اذا كانت ملكاً للمخالف اغلاقاً لا تتجاوز مدته ستة اشهر واحدة على أن تراعى في كل ذلك أهمية المخالفة .

المادة ٢٠٢ - للوزير اغلاق المؤسسة الصيدلانية التي ارتكبت فيها المخالفة أو إيقاف الصيدلي المخالف من مزاولة المهنة حتى صدور قرار قطعي من المحكمة .

هكذا من المأهول

المادة ٢٠٣ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اصدار الانظمة التالية :

- ١ - نظام تحديد الشروط والمواصفات الفنية للصيديات العامة وأماكن حفظ السموم الشديدة والسموم الخفيفة فيها .
- ٢ - نظام تحديد المواصفات الفنية لمستودعات الادوية .
- ٣ - أية أنظمة يراها ضرورة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠٤ - يلغى هذا القانون :

١ - قانون الصيدلة وتجارة العقاقير والسموم لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته والانظمة الصادرة بمقتضاه .

٢ - نظام مراقبة الادوية وصناعتها رقم (١٣٤) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

٣ - نظام ترخيص الصيدلة رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

٤ - أي تشريع آخر الى المدى الذي تعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠٥ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٧٢/١/٢

أخيراً طلال

وزير دولة اميل الغوري	وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير الاتشاء والتعمير ووزير الدفاع احمد اللوزي	رئيس الوزراء
وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة	وزير الدولة للشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل سالم المساعدة	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الصحة محمد البشير
وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي خريس	وزير النقل والباحات والآثار علي حسن عوده

النماذج والملاحق

الجدول (أ)

جدول السموم الشديدة - TOXICA:

جميع اشكال السموم التالية :- All forms of the following poisons

1. Acids Arsenic & Arsenous & metallic Arsenats. حامض الزرنيخك والزرنيخوز والزرنيخات المعدنية
2. Aconite (leaves-Roots-tinctures) خاقن الذئب اوراق وجذور وصبة
3. Aconitine & Salts. اكونيتين واملاحه
4. Adrenaline & Salts. ادرنالين واملاحه
5. Alkaline & Alkaline Earth Arsenate. زرنيخات قلوية وترابية
6. Arecoline & Salts. اريكولين واملاحه
7. Apomorphine & Salts. ايومورفين واملاحه
8. Atropine & Salts. اتروپين واملاحه
9. Arsenic Sulfide. كبريتيد الزرنيخ
10. Arsenic Tri-iodide. ثلاثي يوديد الزرنيخ
11. Antimony Arsenate. زرنيخات الانتموان (الامد)
12. Belladonna (leaves, Roots, Powder) حفيشة السيدة الحسنة (اوراق وجذور ومسحوق)
13. Belladonna (Tincture & Extracts) حفيشة السيدة الحسنة (صبغات وخلصات)
14. Bromoform بروموفورم
15. Brucine & Salts. بروسين واملاحه
16. Cantharidis (Whole fly-Powder-Tincture) ذرايح (الذبابة كاملة - مسحوق وصبة)
17. Cantharidine. ذرايح (كانثريدن)
18. Chloroform. كلوروفورم
19. Colchicine & Salts. كولشسين واملاحه (لحاح)
20. Colchicum (Seeds, Powder, Ext.) لحاح ومشتقاته
21. Conine & Salts. كونين واملاحه
22. Cotarnine & Salts. كوتارنين واملاحه
23. Curare, Curarine & Salts & derivatives. كورارو كورارين واملاحه ومشتقاته
24. Croton Oil. زيت حب الملوك
25. Calabar beans. بقلة كالابار (فول كالابار)
26. Calcium Phosphide. فسفايد الكالسيوم
27. Digitalis (leaves-Powder-Ext.) ديجيتال (اوراق - مسحوق ، خلاصة)

هكذا من المأهول

63. Saint Ignatins Beans فول (القديس اغناطيوس)
 64. Sabin (leaves, Powder, Volatile Oil). الابل (اوراق، مسحوق، زيت الطيار)
 65. Stramonium (leaves, Ext, Tinct.) ناب البرش سترامونيوم (اوراق، خلاصة، صبغة)
 66. Rue (leaves, Powder, Volatile Oil) سلاب (اوراق، زيت طيار مسحوق)
 67. Strophanthus (seed, Ext, Tinct.) ستروفانتس (حبوب، خلاصة، صبغة)
 68. Strophanthine & Salts. ستروفانتين واملاحه
 69. Strychnine & Salts. ستركتين واملاحه
 70. Tartar Emetic. الدردي المتقي
 71. Thallium & Salts. الثاليوم واملاحه
 72. Veratrine & Salts. فيراترين (خرقين) واملاحه
 73. Yohimbine & Salts. يوهامبين واملاحه
 74. Zinc Phosphide. فوسفيد الزنك

28. Digitaline. ديجيتالين
 29. Duboisine & Salts. ديبوزين واملاحه
 30. Ergot. ايرغوت (جويلدار)
 31. Ergotamine. ايرغوتامين
 32. Ergometrine-Ergonovine ايرغومترين ، ايرغونوفين
 33. Ergotone (Ergot Ext.) ايرغوتين (خلاصة الايرغوت)
 34. Ergot (Fl. Ext.) خلاصات الايرغوت السائلة
 35. Eserine (Physostigmine) & Salts. ايزرين واملاحه
 36. Fowler Solution. محلول فاولر
 37. General Anesthetics ادوية التخدير العام
 38. Hydrocyanic Acid. حامض هيدروسيانيك
 39. Hemlock (Fruit, Powder, Ext.) شوكران (ثمر - مسحوق - خلاصة)
 40. Homatropine & Salts. هوماتروبين واملاحه
 41. Hydrastine & salts. هيدراستين واملاحه
 42. Hyoscine & Salts. هوسين واملاحه
 43. Hyoscyamine & Salts. هوسيامين واملاحه
 44. Hyoscyamine (leaves, Powder, Ext.) هوسيامين (البنج) اوراق، مسحوق، خلاصة
 45. Iron Arsenate زرنبيخات الحديد
 46. Juniper Berries (Powder, Volatile Oil) ثمر جونبير (مسحوق، زيت طيار)
 47. Lead Arsenate زرنبيخات الرصاص
 48. Mercuric Benzoate. بنزوات الزئبق
 49. Mercuric Chloride. ثاني كلوريد الزئبق
 50. Mercuric Iodide. ثاني يوديد الزئبق
 51. Metallic Cyanides. سيانورات معدنية
 52. Mercuric Nitrate. نترات الزئبق
 53. Mercuric Oxide. اكسيد الزئبق
 54. Nicotine & Salt. نيكوتين واملاحه
 55. Nitroglycerin. نايتر و غليسرين
 56. Nux Vomica (Powder, Ext, Tincture) الجوز المتقي (مسحوق، خلاصة، صبغة)
 57. Phosphorated Oil. زيت مفسفر
 58. Papaverine & Salts. بابافييرين واملاحه
 59. Picrotoxine. بيكروتوكسين
 60. Pilocarpine & Salts. بيلوكاربين واملاحه
 61. Phosphorus. فسفور
 62. Quinine & Salts. الكينين واملاحه

هكذا من الأشهر

الجدول (ب)

السموم الخفيفة SEPERANDA

1. Acid Acetic Glacial
2. Acid Hydrochloric
3. Acid Chromic
4. Acid Nitric
5. Acid Oxalic
6. Acid Picric
7. Acid Phosphoric
8. Ammonia Solution
9. Antimony Chloride
10. Amyl Nitrite
11. Betanaphthol
12. Bitter Almond Oil
13. Bromine
14. Caustic Soda.
15. Caustic Potash.
16. Copper Sulfate
17. Copper Acetate.
18. Chloral Hydrate.
19. Carbon Tetra-Chloride
20. Colocynth
21. Creosote
22. Cherry Laurel Water
23. Dover Powder
24. Emetine
25. Ephedrine
26. Formaldehyde
27. Guaiacol
28. Hydroquinone
29. Hydrogen Peroxide
30. Ferric Chloride
31. Ipecac (Powder, Ext, Tinct., Syrup)
32. Iodine & Iodine Tincture

حمض الخل المتبلور
حمض الكلورودريك
حمض الكروميك
حمض النيتريك
حمض الاوكساليك
حمض البكريك
حمض الفسفوريك
محلول الامونيا
كلوريد الالانوان (كلوريد الالان)
نترت الاميل
بيتانفتول
زيت الاوز المر
برومين
الصودا الكاوية
البوتاش الكاوي
كبريتات النحاس
خلات النحاس
كلورال هيدرات
رايع كلور الكربون
حنظل
كربوزوت
ماء الغاز الكرز
مسحوق دوفر
امتين
افدرين
فورمالديهايد
جواياكول
هيدروكينون
بيروكسيد الهيدروجين
كلوريد الحديد
عرق الذهب واشكاله الصبغ لانية
لاد وصبة الود

هكذا من الأشهر

33. Jabor-andi (leaves, Tincture).
34. Lead Acetate.
35. Lead Iodide.
36. Lead Oxide.
37. Lead Carbonate.
38. Local Anesthetics (Procaine, Xylocaine,)
39. Mulonylurea Derivatives (Barbiturates).
40. Lobeline.
41. Male Fern.
42. Mercurial Oil (Grey Oil)
43. Mercuric Chloride Oint.
44. Mercuric Oxide Oint.
45. Mercurous Chloride.
46. Mercurous Iodide
47. Mercury Sulfide
48. Mercuric Sulfate
49. Mercury Thiocyanate
50. Podophylline
51. phosphorated Cod.Liver Oil
52. Posterior Pituitary Lobe Inj.
53. Potassium Oxalate
54. Potassium Chromate
55. Phenol
56. Pyridine
57. Pyroalloy
58. Paraformaldehyde
59. Phenolphthalein
60. Resorcine
61. Santonin
62. Squill (Powder, Ext, Tinct.,)

جاپوراندي (اوراق وصيغه)
خلات الرصاص
بوديد الرصاص
اكسيد الرصاص
كربونات الرصاص
ادوية التخدير الموضعي
الباربيتورات
لوبلين
سرخس مذكر بأشكاله
زيت زيتون (الزيت السنجابي)
مرهم كلوريد الزئبق
مرهم اكسيد الزئبق
كلوريد الزئبقوز
بوديد الزئبقوز
كبريتيد الزئبق
كبريتات الزئبق
ثيومينات الزئبق
يودوفلين
زيت كبد الحوت المفسفر
النقص الخلقي للغدة النخامية المهد للزرق
اوكرالات البوتاسيوم
كرومات البوتاسيوم
فيتول
بيريدين
بيروغالون
بارافورمالدهايد
فيتول فتالين
ريزورسين
سانتونين
عنصل (مسحوق، خلاصة، صبغة)

الجدول (ج)
العقاقير الخطرة أو العقاقير المشددة
NARCOTICS

Drugs included in Schedule I of the 1961 Convention and/or Group I of the 1931 Convention.

Actorphine
Acetylmethadol
Allylprodine Alphacetylmethadol
Alphameprodine
Alphamethadol
Alphaprodine
Anileridine
Benzethidine
Benzylmorphine
Betacetylmethadol
Betameprodine
Betamethadol
Betaprodine
Bezitramide
Cannabis (Indian Hemp) and Cannabis resin (Resin of Indian Hemp).

Clonitazene
Coca leaf
Cocaine
Codoxime
Concentrate of poppy straw
Desomorphine
Dextromoramide
Diampromide
Diethylthiambutene
Dihydromorphine
Dimenoxadol
Dimepheptanol
Dimethylthiambutene
Dioxaphetyl butyrate
Diphenoxylate
Dipipanone
Ecgonine, its esters and derivatives which are convertible to ecgonine and cocaine

Ethylmethylthiambutene
Etonitazene
Etorphine
Etoxadine
Fentanyl
Furethidine
Heroin
Hydrocodone
Hydromorphenol

63. Sparteine Sulfate
64. Pot. & Sod. Chlorate
65. Syrup, Aconit
66. Syrup, Belladonna
67. Syrup, Mercuric Iodide
68. Syrup, Morphine
69. Syrup, Bromoform (Simple & Comp)
70. „ Codeine
71. „ Dionine
72. „ Lobelia
73. „ Colchicum
74. „ Digitalis
75. „ Hyoscyamus
76. White Precipitate
77. Zinc Chloride
78. Zinc Sulfate.

كبريتات السبارتين
كلورات البوتاسيوم والصوديوم
شراب خائق الذئب
شراب القحاح - السيدة الحشاء
شراب بوديد الزئبق
شراب المورفين
شراب البرومفورم البسيط والمركب
شراب الكودين
شراب الديونين
شراب التبغ الهندي
شراب النحاح
شراب الديجيتال
شراب البنج
الرسم الأبيض
كلوريد الزئبق
كبريتات الزئبق

هكذا من الأهل

The isomers, unless specifically excepted, of the drugs in this Schedule whenever the existence of such isomers is possible within the specific chemical designation;

The esters and ethers, unless appearing in another Schedule, of the drugs in this Schedule whenever the existence of such esters or ethers is possible;

The salts of the drugs listed in this Schedule, including the salts of esters, ethers and isomers as provided above whenever the existence of such salts is possible.

II. Drugs included in Schedule II of the 1961 Convention and/or Group II of the 1931 Convention

Acetyldihydrocodeine
Codeine
Dihydrocodeine
Ethylmorphine
Nicocodeine
Norcodeine
Pholcodeine

The isomers, unless specifically excepted, of the drugs in this Schedule whenever the existence of such isomers is possible within the specific chemical designation;

The salts of the drugs listed in this Schedule, including the salts of the isomers as provided above whenever the existence of such salts is possible.

Hydromorphone
Hydroxypethidine
Isomethadone
Ketobemidone
Levomethorphan
Levomoramide
Levophenacymorphan
Levorphanol
Metazocine
Methadone
Methadone — Intermediate
Methyldesorphine
Methyldihydromorphone
Metopon
Moramide — Intermediate
Morpheridine
Morphine

Morphine Methobromide and other pentavalent nitrogen morphine derivatives, including in particular the morphine—N-oxide derivatives, one of which is Codeine—N-Oxide.

Morphine—N-Oxide
Myrophine
Nicodicodine
Nicomorphine
Norcymethadol
Norlevorphanol
Normethadone
Normorphine
Norpipanone
Opium
Oxycodone
Oxymorphone
Pethidine
Pethidine—Intermediate—A
Pethidine—Intermediate—B
Pethidine—Intermediate—C
Phenadoxone
Phenampromide
Phenazocine
Phenomorphane
Phenoperidine
Piminodine
Piritramide
Proheptazine
Properidine
Racemethorphan
Racemoramide
Racemorphan
Thebaine
Thebaine
Trimeperidine; and

١٤٨٦

DRUG	Salt of preparation	Approximate pure anhydrous base content
Hydromorphanol	Bitartrate	64
	HCl	77
Hydromorphone	HCl	89
	Sulfate	85
Isomethadone	HCl	85
Ketobemidone	HCl	87
Levomethorphan	Tartrate	64
Levomoramide	HCl	84
Levophenacymorphan	HCl	91
	Methylsulfonate	79
Levorphanol	HCl	88
	Tartrate	58
Metuzocine	HCl	81
Methadone	Bitartrate	67
	HCl	90
Metopon	HCl	89
Morphine	Base	94
	HCl	76
	Sulfate	75
Norlevorphanol	HCl	87
	Hydrobromide	75
Normethadone	Hydrobromide	78
	HCl	89
Normorphine	HCl	83
Oxycodone	HCl (3H ₂ O)	78
	HCl (without water of crystallization)	90
	Pectinate	41
	Terephthalate	79
Oxymorphone	HCl	85
Pethidine	HCl	87
Phenadoxone	HCl	91
Phenampromide	HCl	88
Phenazocine	Hydrobromide	78
	Methylsulfonate	77
Pholcodine	Base	96
	HCl	92
Piminodine	Ethanesulfonate	77
Properidine	HCl	88
Racemethosphan	Tartrate	64
Racemoramide	HCl	84
Racemorphan	Hydrobromide	74
Thebacon	HCl	90
Trimeperidine	HCl	88

جدول المعادل للعقاقير الخطرة

Cannabis One kilogramme of tincture is equivalent to about 100 grammes of cannabis.
One kilogramme of extract is equivalent to about 7 kilogrammes of cannabis.

Coca leaves One kilogramme of tincture of coca leaves containing 0.1 per cent of cocaine, i.e. 1 gramme of cocaine, should be considered to be equivalent to 200 grammes of coca leaves.
One kilogramme of fluid extract of coca leaves containing 0.5 per cent of cocaine, i.e. 5 grammes of cocaine, is equivalent to 1 kilogramme of coca leaves.

Opium One kilogramme of tincture is equivalent to 100 grammes of opium.
One kilogramme of extract is equivalent to 2 kilogrammes of opium.

DRUG	Salt of preparation	Approximate pure anhydrous base content
Acetyldihydrocodeine	HCl	90
Allylprodine	HCl	89
Alphaprodine	HCl	88
Anileridine	Dihydrochloride	83
Benzethidine	HCl ₂	91
	Hydrobromide	82
Benzylmorphine	HCl	91
Betaprodine	HCl	88
Clonitazene	Methylsulfonate	80
Cocaine	HCl	89
	Nitrate	83
Codeine	Base	94
	Hydrochloride	81
	Phosphate (1H ₂ O)	74
	Phosphate (1 1/2 H ₂ O)	71
	Sulfate (3H ₂ O)	80
	Sulfate (5H ₂ O)	76
Dextromoramide	Bitartrate	72
	Hydrochloride	84
Diampromide	Sulfate	77
Diethylthiambutene	HCl	89
Dihydrocodeine	Bitartrate	67
	HCl	89
	Phosphate	75
Dihydromorphone	HCl	89
Dimenoxadol	HCl ₂	90
Dimethylthiambutene	HCl	88
Dioxaphetyl butyrate	HCl	91
Diphenoxylate	HCl	93
Dipipanone	HCl (1H ₂ O)	87
Ecgonine methyl ester	HCl	85
Ethylmethylthiambutene	HCl	88
Ethylmorphine	HCl (dionine)	81
Etonitazene	HCl	92
Etorphine	HCl	92
Etoxadine	HCl	90
Fentanyl	Citrate	64
Furthidine	Hydrobromide	81
Heroin	HCl	87
	Bitartrate	61
Hydrocodone	HCl	81

هكذا من المثل

الجدول رقم (١)

الادوات والاجهزة والمعدات اللازمة توفرها في مخابر الرقابة

أ - مخبر التحليل الكيماوي

- ١) طاحونة متهمة لطحن العينات المخبرية
- ٢) جهاز طرد الأيونات
- ٣) جهاز تقطير الماء
- ٤) ميزان حساس ذو كفتين قدره ٢٠٠ غم حساس الى ٠.٢ ملغم.
- ٥) ميزان حساس ذو كفة واحدة قدره ٣٠ غم حساس الى ٠.٢ ملغم.
- ٦) ميزان عادي قدره ٢ كغم.
- ٧) فرن كهربائي عادي حتى ١٤٠ درجة مئوية
- ٨) فرن كهربائي مع تهوية قدره ٢٠٠ درجة مئوية. قدرة التبريد ٠.٠٠٠ لتر في الساعة.
- ٩) فرن كهربائي قدره حتى ١٠٠ درجة مئوية
- ١٠) مسطح تسخين
- ١١) خلاط مغناطيس مع توابله
- ١٢) خلاط مغناطيس مع مسطح تسخين مع توابله
- ١٣) رجّاج لقوارير
- ١٤) جهاز لانتقال التصوير الطيفي للضوء العادي والفوق بنفسجي.
- ١٥) مناخل ذات مقاييس مختلفة
- ١٦) مضخة تفريغ
- ١٧) جهاز قياس درجة الحموضة قادر على قراءة ١ - ١٤ منع تعريض الحرارة من صفر الى ١٠٠ مئوية على كل الدرجات.
- ١٨) جهاز دارل فيشر لقياس الرطوبة.
- ١٩) حمامات مائية من الصلب غير قابل تصدأ.
- 1) Mill, electric for grinding Laboratory samples, less.
- 2) Deioniser for producing purified water
- 3) Still for producing distilled water.
- 4) Balance air damped, two pan, capacity 200 gm, sensitive to 0.2 mgm.
- 5) Balance air damped, one pan, capacity 30 gms, sensitive to 0.02 mgm.
- 6) Balance capacity 2 Kgms.
- 7) Vacuum oven electrically heated Maximum temperature 150°C, Variation $\pm 2^\circ\text{C}$.
- 8) Oven, mechanical convection type for controlled temperature up to 200°C with thermometer, ventilation rate 1000 litres/1 hour.
- 9) Oven gravity convection type for controlled temperature up to 200°C with thermometer.
- 10) Hot plate (s).
- 11) Magnetic Stirrer (s) with followers.
- 12) Magnetic Stirrer (s) hot plate (s), with followers.
- 13) Flask shakers, high clamps.
- 14) Spectrophotometer single beam, monochromator type for use with visible and ultra violet light completed.
- 15) Sieves with different meshes.
- 16) Pump, rotary compression & vacuum.
- 17) PH. Meter, range of PH 0-14 by Increments of 0.02, with glass electrodes, reference electrodes and temperature compensation 0-100°C on all ranges.
- 18) Karl Fischer electrometric apparatus for determination of moisture.
- 19) Water bath (s), stainless steel construction.

- ٢٠) جهاز قياس درجة الانكسار آبي
- ٢١) جهاز قياس درجة نفثت الاقراص.
- ٢٢) جهاز قياس درجة الانصهار
- ٢٣) جهاز قياس الاستقطاب
- ٢٤) جهاز قياس ضوء الالهة مع مرشحات سوديوم وپوتاسيوم.
- ٢٥) ميكروسكوب مستقطب.
- ٢٦) جهاز ليشبيوند قادر على قياس ٦٠ جزء في المليون حديد.
- ٢٧) جهاز لاطرد المركزي متعدد السرعات حتى ٥٠٠٠ دورة في الدقيقة.
- ٢٨) جهاز ميكروكلدال
- ٢٩) فرن كهربائي عالي قدرة ١١٠٠ درجة مئوية.
- ٣٠) الادوات المخبرية الطفيفة والزجاجية
- 20) Refractometer Abbi for examination of oils & sugars reading from 1.300-1.700 refraction indices.
- 21) Tablet Disintegration apparatus as specified in B. P. 58 Appendix XXIC, page 965.
- 22) Melting Point Apparatus electrically heated for determination of single or mixed melting points up to 350°C
- 23) Polarimeter for testing sugar solutions, one fixed polariser and one rotating.
- 24) Flame photometer with filters for Sodium and Potassium.
- 25) Polarising Microscope, centering quick release condenser, mounting Abbi Condenser.
- 26) Lovibond Nessleriser with discs for Iron range 20-60 P.P.m.
- 27) Centrifuge, variable speed up to 5000 R.P.M.
- 28) Mikrokjeldahl distillation apparatus.
- 29) Furnace muffle for continuous operation at 1000°C and intermittent operation at 1100°C.
- 30) Minor items & glass ware full range for laboratory use.

ب - مخبر المقامة

- ١) أوتوكلاف
- ٢) جهاز تعقيم كوخ
- ٣) جهاز قياس درجة الحموضة
- ٤) حمامات مائية
- ٥) موازين قدرة ٢٠٠ غرام حساس ٠.١ ملغم.
- ٦) موازين قدرة ٥ كغم حساس ١ غرام.
- ٧) فرن كهربائي يعمل بالهواء الساخن.
- ٨) جهاز تقطير للمياه.
- ٩) حضانة لاطباق الاجار تعمل على درجة حرارة ٣٧ درجة مئوية $\pm 1/4$ درجة.
- 1) Autoclave (s) with pressure & temperature indicating instruments.
- 2) Steam sterilizer, Koch type.
- 3) PH meter range 0-14 readable to 0.02 ph. accuracy ± 0.005 PH, temperature compensation 0-100°C on all ranges.
- 4) Water bath (s).
- 5) Balance capacity 200 gm, sensitivity 0.1 mg.
- 6) Balance scales capacity 5 kg. sensitivity 1 gm.
- 7) Oven & Sterilizer Hot air type.
- 8) Still producing distilled water.
- 9) Incubator for Agar Plates for operation at controlled temperature of 37°C. ± 0.5 .

هكذا من الله

- ١٠) ميكروسكوب باثوليت كامل .
10) Pathole to Microscope, with speedy clip mechanical stage, inclined binocular tubes achromatic condenser complete.

ج - الخبير الجبرلومي

- ١) تروالي تسع ١٦ قفص لعدد ١٦ أرنب .
1) Trolley to accomodate 16 cages each for one rabbit
٢) فرن كهربائي صغير يعمل أتوماتيكيا .
2) Oven, electrically heated, thermostatically controlled.
٣) جهاز قياس درجة الحرارة في الأرنب .
3) Thermocouple unit for performing pyrogen test on 10-20 rabbits

الجدول رقم (٢)

الماكينات والاجهزة والمعدات اللازم توفرها في مصنع الادوية

أ - اذا اقتصر التاج المصنع على السوائل

- ١) أوعية صلب غير قابلة للصدأ .
1) Stainless Steels Vessels.
٢) جهاز ترشيح آلي لتنقية المستحضرات الصيدلانية ذو لوحات من الصلب غير قابل للصدأ .
2) Filter press for clarification of pharmaceutical Solutions, with stainless steel filter plates.
٣) حمام لتسخين البخار أو بالكهرباء جميع اجزائه المتصلة بالخلايل مصنوعة من الصلب غير قابل للصدأ .
3) Pans, steam jacketed or electrically heated, stainless steel for parts coming in contact with contents.
٤) طاحونة غرويات لمعالجة المعلقات والمستحلبات الصيدلانية. اجزاؤها المتصلة بالخلايل مصنوعة من الصلب غير قابل للصدأ .
4) Colloid mill for treatment of pharmaceutical emulsions and suspensions, all parts coming in contact with products to be of stainless steel.
٥) موازين ذات حمولات مختلفة .
5) Scales, different capacities.
٦) خلاطات كهربائية ذات محرك حرى وذات سرعات ١٤٤٠ دورة و ٤٤٠ دورة في الدقيقة، الذراع والمحرك وكل الاجزاء المتصلة بالخلايل من الصلب غير قابل للصدأ .
6) Stirrers, mechanical, portable for use with pharmaceutical liquids fitted with marinetype propellers, shaft & propellers of stainless steel. Speed: 1440 R.P.M. and 440 R.P.M.
٧) مجانس ذو سرعات متغيرة من ٢٠٠ الى ٨٠٠٠ دورة في الدقيقة لمعالجة المستحلبات والمعلقات .
7) Homogeniser, mixer emulsifier type, controllable speed at 200-8000 R.P.M.
٨) ماكينة تعبئة الخلايل من النوع المفرغ، جميع اجزاؤها المتصلة بالخلايل من الصلب غير قابل للصدأ .
8) Filling machine for pharmaceutical liquids, Vacuum type, all parts in contact with products should be of stainless steel quality.
٩) ماكينة غسل الزجاجات قادرة على الزجاجات من الداخل والخارج كما يلي :
9) Bottle washing machine capable of washing bottles from in and outside, treatment to consist of : -
أ - محلول غسيل .
ب - محلول ماء معالج .
ج - محلول ماء عادي .
١٠) ماكينة تنشيف الزجاجات .
10) Bottle blowing machine.

ب - اذا اقتصر انتاج المصنع على المراهم والكريمات

- ١) أوعية صلب غير قابلة للصدأ .
1) Stainless Steel Vessels.
٢) حمام لتسخين يعمل بالبخار أو بالكهرباء اجزاؤه المتصلة بالمراهم مصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ .
2) Pan, steam jacketed or electrically heated parts coming in contact with product should be of s/s quality.

هكذا سن أتحدث

- (١٣) أوعية صلب غير قابلة للصدأ مغلقة .
 (١٤) جهاز فحص الأقراص
 (١٥) جهاز عد الأقراص
 (١٦) جهاز تعبئة الأقراص في ظروف ألومنيوم
 (١٧) جهاز قياس تفتت الأقراص .
- 13) Stainless steel enclosed vessels
 14) Tablet inspection unit with mechanism for turning tab-over
 15) Tablets counting machine.
 16) Strip packing Machine (if necessary).
 17) Tablet Disintegration Apparatus.

د - إذا اقتصر انتاج المصنع على التلايس

- (١) ثلاجة كهربائية قادرة على تبريد درجة الحرارة
 درجتين أو ثلاث تحت الصفر .
 (٢) جهاز صب التلايس من الصلب غير القابل
 للصدأ ، درجة الحرارة يمكن التحكم فيها
 أوتوماتيكيا ، مع قميص ومحرك داخلي ذو
 سرعات مختلفة .
 (٣) قوالب لصب التلايس مخروطية أو توربيدية
 حسب الزوم ، مصنوعة من الصلب غير
 القابل للصدأ .
- 1) Refrigerator unit comprising separator compartments each with working temperature - 2° - 3° C with automatic defrosting.
 2) Dispensing vessel, stainless steel, with electrically heated, thermostatically controlled jacket, with outlet nozzle valve, variable speed stirrer, for depositing suppositories.
 3) Suppositories moulds cone or torpedo shape, stainless steel quality.

هـ - إذا اقتصر انتاج المصنع على الكبسولات

(الحافظ)

- (١) ماكينة تعبئة الكبسولات ذات مقاسات مختلفة ،
 جميع اجزاء الماكينة المتصلة بالمواد من الصلب
 غير قابل للصدأ .
 (٢) ماكينة لحام الكبسولات ذات مقاسات مختلفة ،
 جميع اجزاء الماكينة المتصلة بالمواد من الصلب
 غير قابل للصدأ .
 (٣) خلاط اجزائه المتصلة بالمواد من الصلب غير
 قابل للصدأ .
- 1) Encapsulation machine for filling pharmaceutical materials into different sizes of hardshell capsules. Parts in contact with product to be s.s. construction.
 2) Capsule sealing machine for sealing different sizes hardshell capsules. Parts in contact with product to be of s.s. construction.
 3) Mixer, change pan, parts coming in contact with product to be of stainless steel quality.

و - إذا اقتصر انتاج المصنع على المستحضرات المعقمة

- (١) جهاز تقطير لتحضير ماء مقطر خالي من
 البيروجينات .
 (٢) جهاز تيسير المياه
 (٣) أوعية صلب غير قابلة للصدأ متعددة السعات .
- 1) Thermo compressor still to produce apyrogenic distilled water.
 2) Water Softner.
 3) Stainless steel vessels, different capacities.

- (٣) طاحونة غرويات لمعالجة المراهم والكريمات
 الصيدلانية . اجزائها المتصلة بالمراهم
 والكريمات مصنوعة من الصلب غير القابل
 للصدأ .
 (٤) موازين ذات حمولات متعددة .
 (٥) عجان جميع اجزائه المتصلة بالمراهم من
 الصاب غير القابل للصدأ .
 (٦) ماكينة تعبئة المراهم ، جميع اجزائها المتصلة
 بالمراهم من الصاب غير القابل للصدأ .
- 3) Colloid mill for treatment Pharmaceutical Creams & of Ointments, parts coming in contact with product to be of stainless steel quality.
 4) Scales, different capacities
 5) Mixer, change pan, with planetary action stirrer, all parts in contact with product should be of stainless steel quality.
 6) Filling machine for Ointment and Cream, all parts coming in contact with products should be of stainless quality.

ج - إذا اقتصر انتاج المصنع على الانراص

- (١) موازين مختلفة الحمولة
 (٢) غربال كهربائي مع مناخل متعددة المقاسات
 مصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ .
 (٣) عجان ذو ذراع ثابت وذراع سياره جميع
 اجزائه المتصلة بالمستحضرات الصيدلانية من
 الصلب غير القابل للصدأ .
 (٤) جهاز تعبئة مع مناخل من الصلب غير القابل
 للصدأ متعددة المقاسات .
 (٥) جهاز تجفيف يعمل بالبخار أو بالكهرباء
 (٦) خلاط على شكل V أو Y أو مكعب مخروطي
 مزدوج جميع اجزائه التي تتصل بالمواد من
 الصلب غير القابل للصدأ .
 (٧) طاحونة كهربائية .
 (٨) جهاز تسخين يعمل بالبخار أو بالكهرباء .
 اجزائه المتصلة بالسواد من الصلب غير
 قابل للصدأ .
 (٩) أوعية صلب غير قابلة للصدأ .
 (١٠) ماكينة كبس الأقراص ، كهربائية .
 (١١) أوعية تلييس الأقراص مصنوعة من الصلب
 غير القابل للصدأ وسية تسخين الهواء بها إما
 بالبخار أو بالكهرباء .
 (١٢) فرن يعمل بالكهرباء أو بالبخار مع صواني
 من الصلب غير القابلة للصدأ .
- 1) Scales, different capacities.
 2) Sifting unit set of s.s. sieves of different meshes, all parts in contact with product to be of s.s. quality.
 3) Mixer, change-pan, with central stationary mixing blade and rotating planetary action mixing blade, pans and blades of stainless steel quality.
 4) Granulator with sets of stainless steel sieves.
 5) Dryer for granular pharmaceutical materials steam heated or electrically heated.
 6) Blender V or Y or cube or Doublecone type all parts in contact with product to be of stainless steel quality.
 7) Grinding mill, electrical.
 8) Pans, steam jacketed or electrically heated parts in contact of product should be of s.s. quality.
 9) Stainless Steel Vessels.
 10) Tablet compression machine (s).
 11) Coating pans, s.s. construction, air to be heated by steam or electrically
 12) Oven, steam or electrically heated, with stainless steel trays.

كل هذا من المصنع

وزارة الصحة

نموذج طلب استيراد عمّاقر خطرة

معالي وزير الصحة
وزارة الصحة / عمان

بواسطة مدير الصيدلة
او مدير صحة

ارغب في استيراد العقاقير الخطرة التالية وبالكميات المشبته أمام كل منها : -

الكمية المطلوبة استيرادها	الكمية الموجودة حاليا	الكمية المبيعة خلال الستة أشهر الماضية	الكمية المستلمة خلال الستة أشهر الماضية	اسم العقاقير الخطرة

وسيم طلب هذه المقايير الخطرة من / (يذكر اسم وعنوان الشركة)

وسیمت خلیصہا من / (ینکر میناء العقیہ او برید عمان مثلاً)

وإني أصرح بأن هذه العقاقير الخطيرة متى استوردت تستعمل لغايات مشروعة طبية أو علمية :

الاسم الكامل للطالب / -

عنوان عمل الطالب / -

التاريخ / -

الامضاء
وخاتم المؤسسة

- 4) Pump for distribution of distilled water stainless steel construction.
- 5) Ampoules & Vials washing machine.
- 6) Ampoule filling and sealing machine(s).
- 7) Cap sealing machine for crimping caps or transfusion bottles.
- 8) Oven, steam or electrically heated suitable for working temperature up to 180° C.
- 9) Filling machine for sterile ophthalmic ointments.
- 10) Autoclave (s) complete with pressure and temperature indicating instruments.
- 11) Hot water sterilizer (s).
- 12) Test vessel vacuum/Pressure for testing sealing of ampoules, with combined pressure gauge.
- 13) Printing machine for pharmaceutical ampoules.
- 14) Stainless steel Vessels with heating coils.
- 15) Bottles washing & rinsing machine for transfusion bottles.
- 16) Stirrer, mechanical portable for use with pharmaceutical liquids, fitted with marine type propeller shafts and propeller of stainless steel construction, Speed 1440 R.P.M.
- 17) Filter pans for clarification of pharmaceutical liquids, with stainless steel filter plates, sterilizable.
- 18) Filling machine for transfusion bottles.

- (٤) مضخة لتوزيع المياه المقطرة ، جميع اجزائها المتصلة بالماء تكون من الصلب غير القابل للصدأ.
- (٥) ماكينة غسل الامبولات والفيالات
- (٦) ماكينة تعبئة وحمام الامبولات
- (٧) جهاز اخلاق الزجاجات المعقمة
- (٨) فرن يعمل حتى درجة حرارة ١٨٠ مئوية .
- (٩) جهاز تعبئة انابيب المراهم العينية
- (١٠) اوتوكلاف او اكثر مععدادات للضغط والحرارة :
- (١١) جهاز تعقيم او اكثر .
- (١٢) جهاز فحص الامبولات.
- (١٣) ماكينة طبع على الامبولات .
- (١٤) اوعية صلب غير قابلة للصدأ مع جهاز تسخين.
- (١٥) جهاز غسل الزجاجات للمحاليل الوريدية .
- (١٦) خلطاط كهربائي من الصلب غير قابل للصدأ ذو محرك بحري . سرعته ١٤٤٠ دورة في الدقيقة .
- (١٧) جهاز رشيع لرحانه من الصلب غير قابل للصدأ ، يمكن تعيقه .
- (١٨) ماكينة تعبئة الزجاجات للمحاليل الوريدية

জাতি

١٤٩٨

النموذج (ج)
الرقم :
التاريخ :

وزارة الصحة

تصريح لاستيراد العقاقير الخطرة

انا وزير الصحة استنادا الى الصلاحيات المخولة بموجب قانون الصيدلة لسنة

أصرح الى السيد /

حامل ترخيص مزاوله المهنة رقم
المتبنة أمام كل منها : - باستيراد العقاقير الخطرة التالية من حسب الكمية -

شرط أن يتم الاستيراد خلال أشهر من تاريخ اصدار هذا التصريح وذلك عن طريق
واني مقتنع بأن هذه العقاقير المستوردة مستعمل لغايات طبية أو علمية .

التوقيع
وزير الصحة

(ان هذا التصريح هو فقط لتقديمه للسلطات المسؤولة في البلد المينوي استيراد العقاقير الخطرة منه) .

١٤٩٩

النموذج (ب)
الرقم :
التاريخ :

وزارة الصحة

تصريح استيراد العقاقير الخطرة

بموجب أحكام قانون مزاوله مهنة الصيدلة لسنة
بذكر اسم الشخص المصرح له . الصيدلي المرخص تحت رقم
المتبنة أمام كل منها : - فاني أصرح الى (.....)
باستيراد العقاقير الخطرة التالية بالكميات

وان هذا التصريح خاضع للشروط التالية :

- ١ (تستورد الادوية قبل تاريخ
لاقتناء أو بيع العقاقير الخطرة .
- ٢ (لا يعفي هذا التصريح المستورد من الاجراءات الجمركية المتبعة حسب أنظمة الجمارك المعمول بها حاليا والمتعاقبة
بالاستيراد للمملكة الأردنية الهاشمية .
- ٣ (ان هذا التصريح لحامله فقط ويحق لوزير الصحة أن يافيه متى يشاء وفي هذه الحالة يجب أن يسلم التصريح الى
وزير الصحة بموجب ابراز التصريح لأي موظف مسؤول عن التفتيش .
- ٤ (ما لم يتجدد مفعول هذا التصريح قبل استيراد العقاقير الخطرة فيجب على حامله أن يسلمه الى السلطات الجمركية
حين معاملة التخليص عليها .
- ٥ (اذا لم يتم استيراد جميع العقاقير الخطرة المصرح بها قبل نهاية مفعول التصريح كما هو وارد في الشرط (١) أعلاه
فيجب أن يسلم هذا التصريح حالا الى وزير الصحة بعد انتهاء تاريخ مفعوله :

وزير الصحة

هكذا من المأهول

জাতি

1000

الكشف السنوي للعقابر الخطرة
للسنة المنتهية في كانون اول ١٩

إسماعيل بن عبد الله

1

البقرة

تاريخ تقديم الكتب

ד'תשנ"ז

مستأجر

५३

کو دینی

55

بیت

C.

موریت

اسماء العقاقير الخطرة

الرصيف المبدوء من السنة السابقة
(خاص بالمستودعات)

تجميع الكميات المستردة
(الخاص بالمستودعات)

الاجزاء

جميع الكميات المباعة أو المستوردة

الزحيد المبور من السنة السابعة
(خاص بالصيدليات)

تجميع الكميات المتزايدة محلياً من
العمليات والمشتريات

المجموع

مجموع الكميات المصروفة بصفات طبية

15 June

توزيع الصيالي الرخصي

وَمِنْ رِجَالِهِ

خاتم الصليبية او المستودع

पु.पु.पु.

دفتر شراء العقاقير الخطرة من المستودعات، أو الصيدليات الأخرى كل دفتر على ١٠٠ ورقة مرقمة بالأرقام المتسلسلة

المغزو ان /

اسم المؤسسة الصيدلانية

اسم الصنف /

ملفوظات

1

مواقفة وزارة الصحة: تار

الصبياني

—

تجمع
الحقار

میر

الاجابة

॥ १ ॥

5

شراؤا و هدا

doi:10.1017/S0022292412001601

10.1

هكذا من الله على

١٥٠٢

رقم الصفحة

سجل المقايير الخطرة

المصادر

الشكل المعدل

رقم الصفحة

سجل المقايير الخطرة

السوراد

الشكل المعدل

(توزيع هـ)

اسم المقار

تاريخ الاطلاع

اسم الشخص

وعدد

المرور

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

الصدر

اسم الشركة

١٥٠٣

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون محاكم الصلح المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٠٥ تاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٧١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون رقم ٣٩ المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد الازري

نحن الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة:

قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون محاكم الصلح

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون محاكم الصلح رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٧ :

تقديم الدعوى عند تقديمها الى قاضي الصلح وترسل صورة عن مضمونها وربوطة بسند التبليغ بين فيها لزوم حضور المدعى عليه في اليوم المعين للمحاكمة وتجري التبليغات بواسطة المحضر وفقاً للاصول المتبعة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية للتبليغات .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٣ :

للقاضي ان يقرر الاستعانة بخبير او اكثر واجراء الكشف على اي مال منقول او غير منقول وتم اجراءات الكشف وفقاً للاصول المقررة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية :

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٤) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٣ - على القاضي ان يدرج في متن القرار على الحكم واسبابه والمواد القانونية التي بنى عليها حكمه وان يفهم الطرفين ان لها الحق في استئنافه خلال عشرة ايام من اليوم التالي لانتهائهم .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة ٢٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٧ :

يعطى كل من ذوي الشأن عند الطلب صورة مصدقة عن الفقرة الحكيمة مختمة على رقم اصابة الدعوى المنسلل ومؤرخة ومختومة بخاتم المحكمة وموقعة بامضاء القاضي او رئيس الكتبة او رئيس القلم .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرات (١ و٢ و٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

(١) في القضايا الجزائية :

أ - يستأنف حكم محكمة الصلح في المخالفات الى محكمة البداية ما لم يكن الحكم صادراً بالغرامة فيكون قطعياً مع مراعاة حق الاعتراض .

ب - في الجرائم الاخرى يستأنف حكمها الى محكمة البداية اذا كانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحبس مدة اسبوع والغرامة عشرة دنانير وفيما عدا ذلك يستأنف حكمها الى محكمة الاستئناف .

ج - اذا تعدد المرجع الاستئنافي بسبب تعدد التهم او المحكومين في القضية الواحدة فيكون المرجع المختص محكمة الاستئناف .

٢ - يستأنف حكم محكمة الصلح في القضايا الحقوقية المتعلقة بمبلغ نقدي او مال منقول الى محكمة البداية اذا كانت قيمة المدعى به لا تتجاوز خمسين ديناراً وفيما عدا ذلك يستأنف الى محكمة الاستئناف .

٣ - ميعاد الاستئناف في الاحكام الصاحية عشرة ايام تبدأ من اليوم التالي لفهم الحكم ان كان وجاهياً والا فن تاريخ تبليغه .

اذا قدم الاستئناف لمرجع استئنافي غير مختص يحال الى المحكمة ذات الاختصاص .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (٣٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣٠ :

(١) في القضايا الحقوقية لا يجوز ان تجري المحاكمة الا وجهاً او بمثابة الوجاهي وتراعى احكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية المتعلقة بحضور وغياب القراء واسقاط الدعوى :

٢ - اذا استأنف الحكم الصادر بمثابة الوجاهي وقررت محكمة الاستئناف نسخه واعادة القضية للنظر فيها وتختلف الفريق المعني عن حضور المحاكمة ايضاً فلا يقبل استئنافه الحكم الذي يصدر بتبجسة المحاكمة الا اذا اثبت ان غيابه كان لمصلحة مشروعة .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

٣١ - في القضايا الجزائية :

(١) اذا لم يحضر المشتكى عليه التبليغ وهذا المحاكمة للقاضي ان يحاكمه غايياً واذا حضر احدى الجلسات وتختلف بعد ذلك تجري المحاكمة بمقتضى بمثابة الوجاهي ويكون الحكم الصادر بهذه الصفة قابلاً للاستئناف .

٢ - يجوز الاعتراض على الحكم القيسابي خمسة ايام من اليوم التالي للتبليغ او استئنافه خلال المسدة المعينة لذلك .

٣ - اذا تخلف المعترض عن الحضور الى المحكمة في الوقت المعين اسماع الاعتراض ترد المحاكمة للاعتراض .

هذا من الشاهلي

٤ (اذا حضر المعارض عند النظر في دعوى الاعتراض تقرر المحكمة السير في الدعوى وقبول الاعتراض اذا ظهر لها انه قدم ضمن المدة القانونية وتنظر في اسباب الاعتراض وتصدر قرارها براد الاعتراض او فسخ الحكم النهائي وابطاله او تعديله .

٥ (الحكم الصادر بنتيجة الاعتراض في اي من الحالات السابقة قابل للاستئناف .

٦ (الاستئناف من حق النيابة العامة والمدعي الشخصي والمحكوم عليه والمسؤول بالمال .

٧ (اذا استأنف المحكوم عليه الحكم النهائي الصادر ضده وقررت محكمة الاستئناف فسخه واعادة القضية للنظر فيها وتختلف عن حضور المحاكمة ايضا فلا يقبل استئنافه الحكم الذي يصدر بعد ذلك الا اذا ثبت ان غيابه كان لمصلحة مشروعة .

المادة ٩ - تلغى المادة (٣٢) من القانون الاصلي .

المادة ١٠ - يلغى ما جاء في المادة ٣٦ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣٦ :

في غير الحالات التي ورد عليها نص خاص تعني القضايا الصلحية في هذا القانون القضايا الحقوقية والجزائية غير انه لا يتبع في المواد الجزائية التثبيت في الصلح وتخليف المشتكى عليه اليدين واخذ نفقات الشهود الضرورية سلفاً وتبلغ المشتكى عليه صورة عن ضبط الدعوى .

١٩٧٢/٧/١

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
أحمد اللوزي

وزير العدلية
سالم المساعده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٦٤ :

- أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب القائد العام ان يقرر اعارة اي ضابط للعمل لدى حكومة اخرى او لدى اية جهة في داخل المملكة او خارجها بعد موافقته الخطية .
- ب - على مجلس الوزراء ان يبين مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية عائدات التقاعد على ان لا تتجاوز هذه المدة سنتين .
- ج - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب القائد العام وعند الضرورة القصوى ان يمدد الاعارة للمدة التي يراها مناسبة وله ان يفوض وزير الدفاع بممارسة هذه الصلاحية :
- د - لا يتقاضى الضابط المعار اي جزء من راتبه خلال مدة اعارته ؛
- هـ - تكون مدة الاعارة خدمة مقبولة للتقاعد ويجري ترفيع الضابط المعار اذا استحق الترفيع خلالها وفقا لاحكام هذا القانون .

١٩٧٢/٧/٣

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
أحمد اللوزي

وزير الدفاع
أحمد اللوزي

هكذا من المأهول

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور، احيل القانون الموقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون اصول المحاكمات
الاحقوقية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٠٥ تاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٧١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض
التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون رقم ٣٨ المشار اليه .

1972/V/10

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

John C. Deane

نحن الحسين بن علي بن أبي طالب

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .

وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب .

تصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الحقوقية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٦١ من القانون الاصيلي بالغاء الفقرتين (٣٠٢) منها والاستعاضة عنها بالفقرة التالية كفقرة (٢).

٢) لا يجوز تقديم لوائح بعد تقديم لائحة الدفاع او لائحة الرد على الدعوى المتقابلة الا اذا اذنت المحكمة وعندئذ تقدم اللائحة على اساس الشروط التي تستصوبها .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٧٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

: المادة ٧٦

إذا تخلف المدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع خلال المدة المعينة لذلك تعين المحكمة يوما للنظر في الدعوى
ويبلغ قلم المحكمة هذا الموعد للترقء .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٧٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي:

: ۷۷ ماده

إذا كان المديعي عليهم أكثر من واحد وتختلف واحد منهم أو أكثر عن تقديم لائحة الدفاع خلال المدة المعبنة لذلك تجرى المعاملة وفق ما هو مبين في المادة السابقة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٨٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي:

: ۸۲۵۵۵

في اليرم المدين لسباع الدعوى يجوز للمدعى عليه ان يدلي بدفاعه شفهاها ويدون في ضبط المحكمة وتبر
الحكمة في رؤية الدعوى حسب الاصول .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (٨٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٨٣ :

إذا لم يحضر الطرفان أو أي منهما إلى المحكمة في اليوم المعين لسماح الدعوى يسار بالاجراءات وفق احكام المادة (١٢٣) من هذا القانون .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٣٠) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى أولها .
(مع مراعاة احكام الفقرة (٨) من المادة (١٣٣) من هذا القانون .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٣٣ :

- ١ (لا يجوز أن تجري المحاكمة إلا وجهاً أو بمثابة الوجاهي .
- ٢ (إذا حضر أي من فرقاء الدعوى في أية جلسة اعتبرت الخصومة وجاهية بحقه ولو تخلف بعد ذلك ولا يقبل حضوره فيما بعد إذا كانت القضية معدة للفصل .
- ٣ (إذا لم يحضر أحد من الفرقاء يجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى أو تسقطها .
- ٤ (إذا حضر المدعى عليه ولم يحضر المدعي :
- أ (يجوز للمحكمة إذا لم يكن للمدعى عليه دعوى متقابلة أن تقرر بناء على طلبه إسقاط الدعوى أو الحكم فيها .
- ب (إذا كان للمدعى عليه في الدعوى ادعاء متقابل فله الخيار في طلب إسقاط الدعويين أو إسقاط الدعوى الأصلية والسير في الدعوى المتقابلة أو الحكم بهما معاً .
- ج (إذا اختار المدعى عليه الحكم في الدعوى وكان تخلف المدعي عن الحضور قد وقع في الجلسة الأولى اجلت المحكمة القضية إلى جلسة ثانية وأبلغ المدعي ميعادها .
- ٥ (إذا تعدد المدعون وتختلف بعضهم عن حضور الجلسة الأولى وجب على المحكمة تأجيل القضية لجلسة أخرى وإعادة تليغ المتخلفين ميعادها .
- ٦ (إذا حضر المدعي ولم يحضر المدعى عليه المتبلغ في الجلسة الأولى اجلت المحكمة القضية إلى جلسة ثانية وأبلغ المدعي عليه ميعادها .
- ٧ (في جميع الحالات السابقة التي توجب إعادة ابلاغ الفرقاء مرة ثانية يجب أن تتضمن المذكرة الثانية اخطاراً بأن الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر بمثابة الوجاهي .
- ٨ (لا يجوز للمدعي إسقاط دعواه مؤقتاً في أي دور من ادوار المحاكمة إلا في غيبة المدعي عليه أو موافقته أن كان حاضراً .
- ٩ (إسقاط الدعوى وفقاً للأحكام السابقة لا يحول دون تجديدهما .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٣٤) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (٢) وإضافة الفقرة التالية إليها كفقرة (١) : -

١ - إذا حضر المدعى عليه الذي تخلف عن تقديم لأخصة الدفاع تسمع المحكمة دفاعه ويدون في الضبط

هكذا من أجل

ويطبق على هذا الدفاع أحكام المادة (٥٥) من هذا القانون مع عدم الإخلال بحق المحكمة بعدم قبول المدعى عليه إذا كانت القضية معدة للفصل .

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٣٥) من القانون الأصلي كما يلي : -

- أ (بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
- ٣ - للفريق الذي يبدأ في الدعوى أن يورد بيته للحض بيته الخصم ويسأل بمرافعته ثم يسرد الفريق الآخر أقواله ودفاعه الأخير :
- ب (بإضافة الفقرة التالية إليها كفقرة (٥) :
- ٥ - للمحكمة أثناء المحاكمة حق استجواب الخصوم حول المسائل التي تراها ضرورية .

المادة ١١ - يلغى ما جاء في المادة (١٥٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٥٢

إذا أنكر أحد الطرفين أو ورثته ما نسب إليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة أصبح في سند عادي أو أفاد الورقة بعدم العلم بما نسب للمورث وكان المستند أو الوثيقة ذا أثر في جسم النزاع فيترتب على المحكمة بناء على طلب مبرز السند أو الوثيقة أن تقرر اجراء التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب وسماع الشهود وأي عمل في أو مخبري أو ياحدى هذه الوسائل حسبها تكون الحالة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (١٥٥) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها كفقرة (٣) :

٣ - في جميع الحالات التي تستند فيها اجراءات التثبت من صحة المستندات على عمل مخبري وكان المختبر حكومياً أو تابعاً لمؤسسة رسمية فيجوز للمحكمة أن لا تنقيد بأي اجراء مما ورد في المواد السابقة بما فيها اجراءات التحليف وأن تباشر من تلقاء نفسها احالة الموضوع مع الاوراق اللازمة إلى المختبر مع بيان المهمة المطلوبة منه وفي هذه الحالة تحول أية نفقات امرت المحكمة بإبدائها كنفقات خبرة لخبرة الدولة .

المادة ١٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٦١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٦١

بعد تقديم التقرير إلى المحكمة يبلغ كل من الطرفين نسخة منه ثم يتل علناً في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تدعو الخبير أو الخبراء للمناقشة ولها أن تقرر إعادة التقرير إليه أو اليهم لإكمال ما ترى فيه من نقص أو تعهد بالمهمة إلى خبير أو أكثر ينتخبون حسب الاصول .

المادة ١٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٦٤

١ (للمحكمة في أي دور من ادوار المحاكمة أن تقرر الكشف من قبل خبير أو أكثر على أي مال منقول أو غير منقول أو أي شيء قد ترى لزوماً للكشف عليه فإذا اتفق الفرقاء على انتخاب الخبير أو الخبراء وافقت المحكمة على تعيينهم والا تولت انتخابهم بنفسها ويتوجب عليها أن تبين في قرارها الاسباب الداعية لاجراء الكشف والغاية من ذلك مع تحديد مهمة الخبير وتأمر بإبداء النفقات وتعين الجهة المكلفة بها على أن تقوم بالكشف بكامل هيئتها أو أن تنتدب أحد أعضائها للقيام به :

٢ - بعد ايداع نفاذ الكشف يدعو رئيس المحكمة او القاضي الذي تنتدبه المحكمة من اعضائها الخبير او الخبراء والفرقاء للاجتماع في الزمان والمكان المعينين ويبين الخبير او الخبراء المهمة الموكولة اليه ويسلمه الاوراق اللازمة او صوراً عنها ويحلفه اليقين بأن يؤدي عمله بصدق وامانة ويحدد له ميعاد ايداع تقريره وينظم محضراً بهذه الاجراءات يوقع من الحاضرين .

٣ - للمحكمة بناء على طلب احد الخصوم ان تقرر اجراء الكشف المنوه عنه في هذه المادة على وجه الاستعجال اذا تبين لها بأن تأخيرها يؤدي الى تغيير في معالم الشيء موضوع الكشف او الى إلحاق الضرر بأحد الفرقاء .

٤ - بعد ايداع تقرير الكشف يبلغ كل من الفرقاء نسخة عنه ثم يتلى علناً في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تدعو الخبير او الخبراء للمناقشة ولها ان تقرر اعادة التقرير اليه او اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص او تعهد بالكشف الى آخرين ينتخبون حسب الأصول .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ١٦٥

اذا كان المطلوب الكشف عليه في قضاء غير قضاء المحكمة التي قررت الكشف فيجوز لها ان تنيب في الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة رئيس المحكمة او القاضي الموجود في دائرته ذلك الشيء .

المادة ١٦ - تعدل المادة (١٨٥) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
١ - بعد انتهاء المرافعات للمحكمة ان تعلن اختتام المحاكمة وتنطق بالحكم في نفس الجلسة والافني جلسة اخرى تبين لهذا الغرض خلال شهر واحد على الاكثر ويكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من قضاة المحكمة .

المادة ١٧ - تعدل المادة (١٨٦) من القانون الاصلي بحذف كلمة (الوجاهي) الواردة في الفقرة (١) منها .

المادة ١٨ - تلغى المواد (١٠٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩) من القانون الاصلي .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٢٠٧

مدة الاستئناف ثلاثون يوماً تبدأ من تاريخ تفهيم الحكم للمستأنف اذا كان وجاهياً والا فمن تاريخ تبليغه ويجوز استئناف الحكم النهائي قبل تبليغه .

المادة ٢٠ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٢٠٩

اذا توفي احد الفريقين او تقرر اعلان الانكسار او طرأ عليه ما يفقده اهلية الخصومة خلال مهل الاستئناف يبلغ الحكم الى ورثته او من يقوم مقامه قانوناً ويعتبر هذا التبليغ مبدأً لمدة الاستئناف .

المادة ٢١ - تلغى المادة (٢١٠) من القانون الاصلي :-

المادة ٢٢ - تعدل المادة (٢١٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
٤ - تاريخ تبليغ الحكم المستأنف الى المستأنف (اذا كان بمثابة الوجاهي) .

المادة ٢٣ - تعدل المادة (٢١٥) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
١ - بعدد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ المستأنف عليهم مع نسخة للمحكمة مصدقة جميعها من احاد قضاة المحكمة او رئيس الكتبة .

المادة ٢٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٢١٩ :

في اليوم المعين لسماع الاستئناف :

١ - اذا تخلف الطرفان عن الحضور الى المحكمة بعد ان باغوا او تفهموا موعد النظر في الاستئناف يجوز للمحكمة ان تؤجل سماع الاستئناف او تقرر اسقاطه .

٢ - اذا حضر المستأنف ولم يحضر المستأنف عليه بعد ان بلغ موعد النظر في الاستئناف اجلت المحكمة سماع الاستئناف الى جلسة ثانية يبلغ المستأنف ميعادها ومن ثم تفصل فيه .

٣ - لا يحق للمستأنف اسقاط استئنافه مؤقتاً الا في غيبة المستأنف عليه او بموافقة ان كان حاضراً .

٤ - اذا كان المستأنف او المستأنف عليه مدعياً اصلياً او مدعياً في دعوى متقابلة وطلب فسخ الحكم واسقاط دعواه فلا يجاب الى طلبه الا اذا وافقه الفريق الآخر .

٥ - اذا حضر المستأنف عليه وتخلف المستأنف عن الحضور بعد ان تبلغ موعد النظر في الاستئناف فللمستأنف عليه طلب اسقاط الاستئناف او سماعه وفي هذه الحالة يبلغ المستأنف تبليغاً ثانياً .

٦ - اذا تعدد المستأنفون وتخلف بعضهم عن حضور الجلسة الاولى وجب على المحكمة تأجيل سماع الاستئناف واعادة تبليغ المتخلفين .

٧ - يتبع الاستئناف التبجي الاستئناف الاصلي في حالات الرد الشكلي والتجديد .

٨ - تطبق احكام الفقرات (٩٠١ و ٩٠٧) من المادة (١٣٣) في دعاوى الاستئناف .

المادة ٢٥ - تعدل المادة (٢٢٣) من القانون الاصلي باضافة البند التالي الى الفقرة (١) منها كيند (ج) .
ج - اذا كان الحكم المستأنف بمثابة الوجاهي واثبت الفريق المعني ان غيابه امام محكمة الدرجة الاولى كان لعل مشروع فعلى محكمة الاستئناف ان تسمح له بتقديم البيانات التي ترى انها تؤثر في الدعوى .

المادة ٢٦ - تعدل المادة (٢٣٠) من القانون الاصلي بحذف عبارة (اعتراضاً واستئنافاً) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (استئنافاً) :

المادة ٢٧ - تلغى المادتان (٢٣١ و ٢٣٢) من القانون الاصلي :

المادة ٢٨ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢٣٣ :

يجوز للخصوم ان يطلبوا اعادة المحاكمة في الاحكام التي حازت قوة القضية المقضية عند تحقق اححدى الحالات الآتية :-

أ - اذا وقع من الخصم غش او حيلة الناء رؤية الدعوى كان من شأنه التأثير في الحكم .

- ب) اذا اقر الخصم بعد الحكم بترور الأوراق التي بني عليها او اذا قضى بترورها .
 ج) اذا كان الحكم قد بني على شهادة او شهادات قضى بعد الحكم بأنها كاذبة .
 د) اذا حصل طالب الاعادة بعد صدور الحكم على أوراق منتجة في الدعوى كان خصمه قد كتبها او حمل الغير على كتبها او حال دون تقديمها .
 هـ) اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او بأكثر مما طلبوه .
 و) اذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه لبعض .
 ز) اذا صدر الحكم على شخص ناقص الأهلية او على جهة الوقف او على احد اشخاص القانون العام او احد الاشخاص الاعتبارية ولم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى .
 ح) اذا صدر بين الخصوم أنفسهم وبذات الصفة والموضوع حكمان متناقضان من المحاكم النظامية .
- المادة ٢٩ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٢٣٥ :

- ١) ميعاد طلب اعادة المحاكمة ثلاثون يوما ولا يبدأ في الاحوال المنصوص عليها في الفقرات الاربع الاولى من المادة (٢٣٣) الا من اليوم الذي يلي ظهور الغش او الذي اقر فيه فاعله التزوير او حكم بثبوته او الذي حكم فيه على الشاهد بأنه كاذب او اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .
 ٢) يبدأ الميعاد في الحالتين (هـ ، و) من تاريخ اكتساب الحكم قوة القضية المقضية .
 ٣) يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ز) من اليوم الذي يلي تبليغ الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا .
 ٤) يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ح) من تاريخ تبليغ الحكم الثاني .
- المادة ٣٠ - تعدل المادة (٢٣٩) من القانون الاصلي بحذف عبارة :
 (ومن تاريخ التبليغ اذا كان غاييا) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة : (والا فن تاريخ التبليغ) .
- المادة ٣١ - تعدل المادة (٢٤٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
 ٤ - تاريخ تبليغ الحكم المميز الى المميز (بكسر الياء) اذا لم يكن الحكم وجاهيا .

١٩٧٢/٦/٢٩

الحسين بطال

رئيس الوزراء
احمد الوزي

وزير العدل
سالم الساعده

نحس الحسين لله ملكنا الملكة للفقرة الثانية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/٧/١٩٧٢
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٧٢

نظام بلدية صما

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٥
والمادة (٦٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية صما لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المجلس	مجلس بلدية صما او لجنة بلدية صما
المنطقة البلدية	المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية صما
بناء او بناء	كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .
المالك	اي مالك كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .
انشاء الشارع	تخطيط الشارع وفتحته وبناء جدرانها وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار او المستوى وانشاء او تغيير او هدم الجدران الواقية وجدران الحسود والقيام باية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه او صيانه .
العقار	الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت او غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبني .
عمل عام	كل عمل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية أو عرضا كأماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتنزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .
المكرهة الصحية	كما عرفت في قانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦ .
المراقب	كل شخص يهده له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .

هكذا من المأهول

مأمور الصحة أي طبيب أو مفتش أو مأمور تابع لوزارة الصحة أو مراقب شؤون صحة أو مهندس صحة تابع للمجلس أو أي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .
معتمد البلدية أي موظف من موظفي المجلس بناط به القيام بأي عمل تنفيذياً لأحكام هذا النظام .
الملتزم كل شخص يتعهد بجباية وسوم البلدية .

الفصل الاول

الابنية المتداوية

المادة ٣ - للمجلس أن يقوم بترميم وتغيير وهدم أي بناء متداوي لأبنائه .

المادة ٤ - للمجلس أن يمنع اشغال أي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بنؤه أو يجري ترميمه بصورة تجعله قابلاً للسكن .

المادة ٥ - أ - إذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية أو المراقب أو مأمور الصحة أو لجنة الابنية أن أي بناء أو شارع أو عقار يشكل خطراً أو ضرراً أو يخطر أن يشكل خطراً أو ضرراً على سلامة الجمهور أو المواليم أو على الساكنين فيه فله أن يوجه اخطاراً خطياً للمالك ينلره فيه يلزوم هذه كاليا أو جزئياً أو ترميمه أو تسيجه أو دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .

ب - إذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار أو إذا لم يتر على أو تعذر تبليغه يقوم المجلس بما يراه مناسباً على أن تستوفي النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي يجبي بها اموال البلدية بالإضافة الى (٢٠٪) منها مقابل اجور الاشراف ويكون قرار تقدير هذه النفقات قطعياً .

الفصل الثاني

فتح الشوارع وصيانتها

المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشوارع (لأول مرة) مكلفين بدفع قسم من نفقات تهيئته وترقيته إذا كان متاخماً لأعمالهم بغض النظر عن عرض الشارع وتحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة واجهة املاك كل منهم على امتداده .

المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من هذه النفقات على ان لا تزيد عن النصف وتحصل عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٨ - يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية وترميمها أو تغييرها أو هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك المتاخم الشارع إذا كانت لازمة لأنشائه .

المادة ٩ - إذا لحق بشارع أو بأي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفر أجري في ارض متاخمة للمجلس ان يبلغ مالك الارض أو المسؤول عن القيام بالحفر اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة وإذا تخلف عن القيام بما اخطار به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعياً .

المادة ١٠ - يعتبر مخالفاً لأحكام هذا الفصل كل من :

- أ - بنى أو انشأ أو اقام حائطا أو سياجا أو عمودا أو اي عائق في أي شارع .
- ب - عطل أو اعاق أي مصرف أو قناة ضمن حدود منطقة البلدية .
- ج - وضع أي مادة في شارع على نحو يعطل أو يعيق حركة المرور .
- د - حفر حفرة أو اخدودا في أي شارع .

المادة ١١ - لا يحق لأي شخص :

- أ - أن يضع اشياء او مادة من مواد البناء في شارع أو .
- ب - أن يتحدث حفرة أو أي اخدود فيه لا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمناً الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءاً للاخطار وتأميناً لسلامة المرور .
- ج - يجوز للمجلس ان يسمح خطياً بأقامة انشامات مؤقتة إبان الاعياد والاحتفالات على ان تزال عند طلب المجلس .

الفصل الثالث

منع المكاره الصحية والاضرار العامة

المادة ١٢ - يحظر على أي شخص ان يقوم بنفسه أو ان يسمح لاحد افراد عائلته .

- أ - أن يطرح أو يضع اية اقدار أو نفايات أو مواد كبريه في أي شارع أو ساحة .
- ب - أن يترك حيواناً في الشارع أو يربطه فيه أو يدعه هائماً على وجهه .
- ج - أن يضع أو يترك مواد أو اشياء أخرى في أي شارع أو أن يسمح بوضعها أو تركها أو بروزها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس أو ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة المحددة بالتصريح .

المادة ١٣ - ابقاء للغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضراراً :-

- أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضاراً أو يخطر ان يكون ضاراً بالصحة .
- ب - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى أو مرحاض أو مستراح أو بولة أو زريبة أو عريشة أو كوخ أو صنلوق قامة أو ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالة من القذاره بحيث يخطر ان تشكل ضرراً بالصحة .

ج - كل كومة مهملات كان نوعها موضوعاً في أي بناء أو ازائه إذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناية أو تعوق مجرى مياه المطر أو تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات أو احداث الاضرار .

د - كل جورة لم تنشأ بشكل فني أو كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهز بغطاء حديدي محكم .

المادة ١٤ - لمأمور الصحة من أجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى أي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ١٥ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره يلزوم ازالة المكاره خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس أن يزبل المكاره على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات قطعياً .

هكذا من الشوارع

المادة ١٦- يترتب على مالك أي بناء أو محل تجاري أو مطعم أن يحتفظ بمسكنه أو محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات على أن يكون مصنوعاً من الصاج وذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات.

المادة ١٧- يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية :

فلس	دينار
٦٠٠	١٠٠
٦٠٠	١٠٠
١٠٠	١٠٠
٥٠٠	١٠٠
١٠٠	١٠٠
١٠٠	١٠٠
١٠٠	١٠٠

عن كل محل تجاري

عن كل وحدة سكن

عن كل مطعم

عن كل محل حرفة أو صناعة

عن كل حظيرة للحيوانات

عن كل حظيرة للدواجن

الفصل الرابع

المسليخ والذبائح

المادة ١٨- يحظر ذبح المواشي ضمن منطقة البلدية إلا في المسليخ المعلن لذلك .

المادة ١٩- أ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسليخ البلدية :

فلسا	
١٠٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز يزيد عمره على السنة
٥٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز لا يتجاوز عمره السنة
٣٠٠	عن كل رأس من الأبل أو البقر لا يتجاوز سنة من العمر
٧٠٠	عن كل رأس من الأبل أو البقر يتجاوز سنة من العمر

ب - لا يسمح بنقل الذبائح من المسليخ إلا بعد دفع الرسوم المتروكة بموجب المادة السابقة .

المادة ٢٠- يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم التي ترد إلى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ عشرين فلساً كرسوم معاينة إذا لم تكن مشعولة بأحكام المادة (١٨) من هذا النظام .

المادة ٢١- تدفع رسوم المعاينة بموجب المادة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٢٢- يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان الدافع إذا تولى عمال البلدية التخلص منه :-

فلسا	
٥٠٠	عن جيفة كل رأس من البقر أو الأبل أو الخيل أو الحمير والبغال
٢٠٠	عن جيفة كل رأس من الضأن أو الماعز أو الكلاب أو القطط

الفصل الخامس

الأسواق العامة

المادة ٢٣- لا يحق لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو الفرق (ضمن منطقة البلدية) أية فواكه أو خضار أو حطب أو فحم أو كلس أو ملح أو مواشي أو حيوانات إلا في الأماكن المخصصة لذلك من المجلس .

المادة ٢٤- يستوفي المجلس من البائع مباشرة أو بواسطة ملتزم رسم قبض بالنسب التالية :

أ - عن كل طن واحد من الحبوب أو الدقيق ٢٠٠ فلس

ب - عن كل شوال من الفحم أو الكلس أو الملح ٣٠ فلساً

ج - عن كل سيارة شحن من الحطب دينار واحد

د - عن كل سيارة صغيرة (بكب أو زولي) ٥٠٠ فلس

المادة ٢٥- أ - يستوفي المجلس مباشرة أو بواسطة ملتزم رسماً بواقع ١٪ من ثمن المواشي أو الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - في حالة مبادلة حيوان بأخر تستوفي الرسوم المقررة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب أو الملتزم .

المادة ٢٦- كل من باع سلعة أو مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام أو ساعد على بيعها أو كان فريقاً يبيعها خلافاً لأحكام هذا الفصل من النظام يعتبر أنه ارتكب مخالفة .

الفصل السادس

تجميل المدينة

المادة ٢٧- للمجلس (ضمن حدود منطقة البلدية) حق تحديد موقع الأماكن العامة ويكون قراره قطعياً بهذا الخصوص .

المادة ٢٨- يجوز للمجلس أن يكلف مالك أي ساحة أو عرصة واقعة على شارع بناء سور على ارتفاع معين حول الساحة أو العرصة وإذا لم يتم بذلك فالمجلس انشاء على نفقة المالك وتستوفي النفقات بالطريقة التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ٢٩- يحظر إتلاف أو التسبب بإتلاف أو قطع أو إلحاق ضرر بالأزهار أو أي نبات أو شجر زينة أو أشجار حرجية بأي وجه من الوجوه ضمن منطقة البلدية .

الفصل السابع

الحفاري والحفر الامتصاصية

المادة ٣٠- لا يحق لأي شخص حفر جورة امتصاصية ضمن منطقة البلدية إلا بعد الحصول على ترخيص من المجلس .

المادة ٣١- لا يجوز إعطاء مثل هذا الترخيص إلا بعد أن يقدم الطالب مخططاً تفصيلياً يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول أبعادها وجميع الانشاءات المكمل لها والمواد التي تبنى منها .

المادة ٣٢- للمجلس رفض إعطاء التصريح إن كان المكان المتري إجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية أو يحتمل أن يؤدي إلى أضرار بالغير ويتعارض مع مشروع قائم أو سيقام في تلك المنطقة .

هذا من المأمور

المادة ٣٣ - يكون لكل جودة امتصاصية منبل ذو غطاء حديدي محكم ومتين :

المادة ٣٤ - يستوفي المجلس ديناراً واحداً عن كل متر مكعب من حجم الانشاءات التي تقام وفق احكام هذا الفصل دون اجحاف بحق استيفاء اي مبلغ من أجل إعادة اصلاح الشارع اذا تقرر .

الفصل الثامن

رخص البناء

المادة ٣٥ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول على ترخيص خطي من المجلس على ان يمهّد فيه المالك بإزالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب الصلحة خلاف ذلك .

المادة ٣٦ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من أجل الانسجام المعماري .

المادة ٣٧ - للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية له ناطق السكنية او التجارية .

المادة ٣٨ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية : -

أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الانشائي كالكراجات والاسوار وغيرها .

ب - عمل اية اضافات او تغييرات في البناء القائم .

ج - هدم البناء .

د - اعمال الحفر والطعم .

المادة ٣٩ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء او دعمه ان كان آيلاً للسقوط او احدثات اية اضافات خارجية عليه او تغييرات جوهريّة في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص للمجلس ويذكر فيه اسم المهندس او المجاز الذي وضع التصاميم وعليها ان يقدمها للمجلس ما يلي : -

١ (مخطط موقع بقياس لا يقل عن (١/١٠٠) لمساحة الارض المنوي اقامة البناء عليها .

٢ (مخططات المصطلحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بقياس لا يقل عن (١/١٠) وتفصيل البناء .

٣ (مخططات تزين خطوط الحاري والحفر واقسامها واقسمتها وانحداراتها وطرق تنويرها .

٤ (اية معلومات اخرى يطلبها المجلس :

المادة ٤٠ - دلي كل من ينوي القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقام عليها مشروعه .

المادة ٤١ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطاوعة على ثلاث نسخ ، تعاد نسخة منها اليه بعد التدقيق والترخيص .

المادة ٤٢ - يترتب على المجلس ان يصدر قراراً بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الطلب ويجري تبليغه بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

المادة ٤٣ - اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قراراً بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضاً به .

المادة ٤٤ - ١ (لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

٢ (يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغياً .

المادة ٤٥ - لطالب الترخيص ان يتألف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الاروائية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين (٤٥) يوماً من تاريخ تقديم الطلب يكون قرارها قطعياً .

المادة ٤٦ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد صدور الترخيص انه اعطي نتيجة لبيانات او مخططات غير صحيحة يجوز له الغاؤه .

المادة ٤٧ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء مخالفة لشروط الترخيص ان يخطر الشخص المذكور باشعار خطي : -

أ - التوقف عن اعمال البناء .

ب - ان يحضر بالذات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المحددين في الاشعار للاعتراض على الاخطار لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

المادة ٤٨ - يجب ان تكون مواد البناء جيدة ومطابقة للمواصفات التي يقرها المجلس ضماناً لثبات البناء وسلامة السكان .

المادة ٤٩ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق .

١ (قبل الموافقة على طلب الترخيص .

٢ (خلال القيام باعمال البناء .

٣ (في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء .

٤ (اذا لم يقدم اشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف عليه ورفع توصيه للمجلس .

المادة ٥٠ - يكون المشرف على اعمال البناء مسؤولاً عن كل تغيير في مخطط البناء تجاه المجلس او المهندس .

المادة ٥١ - ١ (اذا اقتنع المجلس بوقوع مخالفة لاحكام هذا الفصل فله ان يطلب ايقافه عن اعمال البناء باشعار خطي والقيام بعمليات الحفر او الكسر او الهدم التي يراها ضرورية .

٢ (اذا لم تكشف عمليات الحفر والكسر عن مخالفة ما ترتب على المجلس التعويض .

المادة ٥٢ - كل غرفة (عدا ما يستعمل عادة كمخازن) يجب ان تجهز بانارة وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او اكثر بالجدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة ارض الغرفة تسمح بمروء الهواء ويجب الا يقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع في الغرفة الواحدة .

هكذا من الأشغال

المادة ٥٣ - يجب ان لا يزيد بروز الشرفة على الشارع العام على متر والا يتجاوز عرضها واجهة البناء .

المادة ٥٤ - يحظر احداث بروز او شرفات على اي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

المادة ٥٥ - يحظر احداث بروز على الشوارع التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار .

المادة ٥٦ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

المادة ٥٧ - تستوفي رسوم ترخيص الابنية بالنسب التالية : -

فلس	دينار
٦٠	عن كل متر مربع واحد من بناء المساكن
١٠٠	عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري
٢٠٠	عن كل متر مربع واحد من البلكونات (الشرفات)
٥٠٠	عن كل متر مربع واحد من البروز
٥٠٠	٥٪ من رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة
٢٥٠	رسم تسجيل الرخصة
١٠٠	رسم كشف وتخطيط الموقع
٣٠٠	٣٠٪ من رسم الرخصة كرسوم لتجديدها بعد مرور سنة على صدورها .
٥٠٠	٥٠٪ من رسم الرخصة كتأمين .
١٠٠	عن احداث اي تغييرات في بناء قائم
١٠٠	عن كل متر طولي للاسوار التي لا يزيد ارتفاعها عن مترين

الفصل التاسع

المياه

المادة ٥٨ - يكون للافظاء والبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها فيما يلي : -

- المشترك : الشخص المزود بالمياه وفق احكام هذا النظام .
 انبوب التوزيع : ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعدد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .
 انبوب التوريد : الانبوب الواقع بعد عدد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون ملكاً للمشارك .
 اجهزة المياه : الانابيب والخففيات والمحابس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة المماثلة الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .

المادة ٥٩ - المجلس مسؤول عن تزويد المياه لجميع المشتركين ضمن منطقة البلدية .

المادة ٦٠ - تقدم جميع الطابات المتعاقبة بوصول او قطع المياه او رفع العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب المالك او نائبه الى الرئيس على النموذج المقرر بعد الموافقة على الطلب .

المادة ٦١ - يستوفي مبلغ دينار اردني كرسوم تأسيس ودينار آخر بدل تأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد الباقي واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد الرصيد المطلوب يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٦٢ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يعيينه موظف البلدية المختص ضمن صندوق حديدي مقفل مختم بخاتم البلدية .

المادة ٦٣ - يستوفي من المشترك مبلغ دينار اردني ونصف ثمن الصندوق الحديدي وأجر تركيبه مع العداد بالاضافة الى ثمن العداد المقرر من المجلس .

المادة ٦٤ - يقوم موظف البلدية بمعاينة عدادات المشتركين وتنظيفها ومسحها وتزييتها مرة كل سنة مقابل ١٥٠ فلساً ويقوم الموظف باصلاح العدادات مقابل الاجر واذا تعذر اصلاح العداد او وجد ان تكاليف اصلاحه تزيد على ثلثي ثمنه تقوم البلدية بتركيب عداد جديد وتقاضي ثمنه وفق الأسس المبينة في المادة السابقة .

المادة ٦٥ - تقوم البلدية بتحديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية وضمن الأسس التالية : -

- ١ (تستوفي من مشترك نفقات الكلفة مضافاً اليها ٢٥٪ مقابل اجور التمديد .
- ٢ (اذا كان انبوب التوزيع يخدم اكثر من مشترك واحد فان المجلس يستوفي من المشترك نفقات بالتساوي او بنسبة طول انبوب التوزيع الذي يجاور ملك كل منهم .
- ٣ (تبقى هذه الانابيب ملكاً للبلدية وتلتزم بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .
- ٤ (للمجلس الحق في تحديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يخفى لاي مشترك الاعتراض على مد هذه الفروع الا اذا ادى الى قطع المياه عنهم .
- ٥ (للمجلس ان يستوفي من المشتركين الذين يخدمهم انابيب متفرعة من انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تمديد انبوب التوزيع الرئيسي .

المادة ٦٦ - يقوم المشترك بتحديد انابيب التوريد الخاصة به على نفقته طبقاً للشروط الفنية وتبقى ملكاً له ويتولى اصلاحها .

المادة ٦٧ - يجوز لاي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة المياه او اصلاحها .

المادة ٦٨ - لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا : -

- ١ (لم يسدد اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اذعاً بذلك .
- ٢ (عيب بتعديلات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .
- ٣ (منع موظف البلدية المسؤول من فحص او تفتيش او قراءة العداد .
- ٤ (لم يسمح لغير عمد انابيب توريد من انبوب التوريد الخاص .
- ٥ (اذا تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة منه او من شريكه في انبوب التوريد .

المادة ٦٩ - تقوم البلدية باعادة اصال الماء المشترك اذا ازال الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ نصف دينار وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعاد الايصال بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصوداً او ناجماً عن سوء استعماله .

هكذا من المأهول

المادة ٧٠- لا يوافق المجلس على طلب المالك بقطع الماء عن أي منزل لغير الأسباب المذكورة في المادة (٦٨) من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر حملاً له على إخلاء المأجور .

المادة ٧١- المجلس غير مسؤول عن تأمين ضغط معين أو كمية معينة من المياه للمستهلكين أو عن أي أضرار تنتج عن أي تعطيل في الضخ أو أجهزة التوريد ينشأ عنه عدم توفير المياه للمستهلكين :

المادة ٧٢- إذا رغب المشترك في قطع اشتراكه أو تحويله إلى شخص آخر فعليه أن يشعر البلدية خطياً .

المادة ٧٣- يتولى موظفو المجلس قراءة العدادات وتخصيل ثمن المياه .

المادة ٧٤- للمجلس تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بأتوب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٧٥- يستوفي المجلس مبلغ مائة فلس ثمناً للمتر المكعب الواحد من المياه على أن لا تقل المقطوعة عن ٣٠٠ فلس شهرياً .

المادة ٧٦- للمجلس تخفيض ثمن المياه من آن إلى آخر .

المادة ٧٧- تستوفي البلدية مبلغ خمسين فلساً شهرياً لاجر قراءة العداد .

الفصل العاشر

فرقة المطافئ

المادة ٧٨- لأي فرد من أفراد الدفاع المدني (المطافئ) في حالة شوب حريق أو إذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بشوب حريق أو احتمال شوبه في أي مكان أن يدخل أو يقتحم ذلك المكان أو يدخل أي بناء أو عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على إذن المالك وأن يأمر بإخلاء المكان ويقوم بجميع الأعمال التي يراها ضرورية أو ملائمة لإطفاء الحريق أو سلامة الأشخاص - والممتلكات ويجوز للأمور في حالة شوب الحريق أن يستعمل أي مورد أو أية مادة أخرى من أجل إخماده .

المادة ٧٩- إذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الأطفائية أو أي مأمور آخر يتولى زمام الأمر واجب المساهمة في الأطفاء والإشراف على عمليات إطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الأبنية المراد توجيه المياه نحوها وإصدار أمر إغلاق جميع أنابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار أو ضغط أوفر من المياه .

المادة ٨٠- كل من قرع جرس الحريق دون مبرر أو أعطى أخباراً كاذباً بشوب حريق وكل من أعاق مأمور فرقة الأطفاء في أداء واجباته أو تخلى عن مراعاة الأوامر التي أصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر أنه تخالف أحكام هذا النظام :

الفصل الحادي عشر

اللائحات والإعلانات

المادة ٨١- لا يجوز لأي شخص أن يضع لافتة أو لوحة أو يستقي تلك اللافتة أو اللوحة :

أ - إلا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب- على طالب الترخيص أن يقدم طلباً إلى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد تثبيت اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الأسباب .

د - تجدد الرخصة في أول كل سنة مالية .

المادة ٨٢- يستوفي رسم ترخيص اللافتة سنوياً حسب الفئات التالية وتجب كمورد السنة سنة كاملة :

ذات الوجه الواحد	ذات الوجهين
أ - عن كل ربع متر مربع	
٣٠٠ فلساً	٦٠٠ فلساً
عما يزيد عن ربع متر مربع وحتى متر مربع	٥٠٠ فلساً
١ دينار	
ب- عن كل متر مربع إضافي أو كسوره	٣٠٠ فلساً
٦٠٠ فلساً	

ب- تحسب مساحة اللافتة بقياس بعلمها العمودي والافقي أو بقياس بعلى الإطار المحيط بها .

ويؤخذ في ذلك أكبر القياسين بحيث تكون المساحة التي تستوفي عنها الرسوم مستطيلة الشكل سواء كانت اللافتة تشكل المساحة أو لم تكن .

المادة ٨٣- لا يجوز وضع أي لافتة بشكل يعجب النظر أو يسبب إعاقة أو مضايقة للمارة .

المادة ٨٤- الأسماء والعناوين الموضوعة على الأبواب والفتريجات ودور السكن غير خاضعة لترخيص أو الرسم وكذلك اللافتات الخاصة بالمعاهد أو المؤسسات أو الجمعيات الدينية أو الخيرية أو تلك المثبتة للدلالة عليها .

«الفصل الثاني عشر»

البساتين والمظلات والباعة المتجولون

المادة ٨٥- لا يجوز لأي كان أن يضع بسطة أو يشغل بقعة أو مكاناً عاماً أو أن يضع مقعداً في أي مكان عام أو شارع أو ساحة أو رصيف ضمن منطقة البلدية ما لم يكن مرخصاً وفق أحكام هذا الفصل وض من شروطها .

المادة ٨٦- مع مراعاة شروط الترخيص يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد من مساحة البساتين أو خمسون فلساً عن كل كرسي .

المادة ٨٧- يحظر على أي شخص أن يضع مظلة على المتجر أو مكان العمل أو الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس :

هكذا من الأشغال

المادة ٨٨ - يستوفى المجلس رسماً قدره دينار سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفى نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٨٩ - لا يجوز لأي شخص ان يعطى حرفة مسح الاحذية او العناية او حفر الاختام او التصوير او بيع الساع او البضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل ترخيصاً بذلك .

المادة ٩٠ - للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ضمن منطقة البلدية ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية ويستوفى نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٩١ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفى المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل على النحو التالي :-

فلس	دينار
٥٠٠	
٦٠٠	
٢٥٠	١
٤٠٠	
٥٠٠	

- ١ (مسح الاحذية
- ٢ (حفر الاختام
- ٣ (المصور
- ٤ (العناية
- ٥ (العناية مع عربة
- ٦ (البائع المتجول

« الفصل الثالث عشر »

المحلات العامة والفنادق

المادة ٩٢ - ١ (يستوفى المجلس رسماً شهرياً مقداره ٢٠ فلساً عن كل كرسي اعد للاستعمال في اي دار للسياحة .
٢ (اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاجراء حفلة او حفلات بصورة مؤقتة فيستوفى المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :-

فلساً	فلسات
١٠٠	٥
١٥٠	١٠
٢٠٠	١٥

- ٣ (لا يجوز بيع أي تذكرة ما لم تكن محتومة بخاتم المجلس .
- ٤ (يجب ان تكون التذاكر موقعة توقيعاً مطبوعاً من المراقب متسلسلة بحيث يتسنى مراقبة المباع منها واعادتها اما التذاكر الملغاة فلا تعتبر ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .
- ٥ (يستوفى المجلس رسماً شهرياً قدره خمسون فلساً عن كل سرير في فندق .

المادة ٩٣ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص او المراقب ان يدخل الى أي ملهى او حفل او دار للسياحة او فندق لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة ومراقبة تطبيق الشروط الصحية والنظافة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للاماكن المذكورة .

المادة ٩٤ - للمجلس ان يعفى كلياً او جزئياً من الرسوم المفروضة وفق الفقرة (٢) من المادة (٩٣) اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :

أ - مباراة رياضية او ثقافية

ب - أي حفل او لحو او عرض سينمائي او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصاً لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ٩٥ - أ - كل من كان بصفته مالكاً او شريكاً باع او عرض البيع او سمح بالبيع او سمح بان يعرض تباع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بان ثمن التذاكر غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقمها مخالفاً للحقيقة او لم تكن التذكرة محتومة بختم البلدية . او :

ب - كل من اعاق أي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر والفنادق القيام بالمهمة الموكولة اليه . او :

ج - جعل امر المراقبة متعلداً سواء بالتلاف او تشويه او تشجيع عن تسليم اية تذكرة .

يعتبر انه يخالف احكام هذا النظام .

الفصل الرابع عشر

الكهرباء

المادة ٩٦ - يكون للالفاظ والعبارات التالية في هذا الفصل المعاني المخصصة لما ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .
المشروع : اشغال توليد الكهرباء وتوزيعها وتوزيعها كما انها تشمل جميع الاجهزة والموجودات الخاصة بهذه الاشغال من مقول وغير مقول . ضمن منطقة البلدية .

- الوصله : الخطوط والاعمدة والاروايا والعوازل والاجهزة الاخرى المتعلقة بالشبكة الكهربائية .
العداد : الجهاز الذي يركب لقياس وضبط كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .
المشترك : الشخص المزود بالتيار الكهربائي وفقاً لاحكام هذا الفصل .
التأمين : المبلغ الذي يستوفى مقدماً على حساب استهلاك التيار .

المادة ٩٧ - يتولى مجلس البلدية امر القيام بالمشروع وادارته .

المادة ٩٨ - يجوز لأي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة الكهرباء ولقطع التيار الكهربائي او اعادته وذلك في اي وقت بين الساعة السابعة صباحاً والسادسة مساءً وفي الحالات التي يشتهر فيها ان احد المشتركين يتلاعب بتوريد القوة الكهربائية بعد الساعة السادسة مساءً وكسل شخص يعترض او يعيق الموظف المذكور عن القيام بهذا الواجب يعرض نفسه لعقوبات المنصوص عليها في القانون .

المادة ٩٩ - أ - على كل من يود الاشتراك ان يقدم طلباً على النموذج الذي يضعه المجلس الذي له الحق في الرفض او الموافقة .

ب - يعين المجلس الشروط التي بمنح الطالب بموجبها توريد التيار الكهربائي على النموذج الذي يقرره المجلس وله ان يوقف الطالب الى ان يتم تنفيذ الشروط الفنية ولا يجوز توريد الكهرباء بأي حال من الاحوال قبل دفع مبلغ التأمين الذي يقرره المجلس .

هكذا من المأهول

المادة ١٠٠ - يترتب على المشترك ان يوقع مع المجلس عقداً يشتمل على الشروط التي يضعها المجلس لتوريد القوة وفقاً للاقتراء (أ) من المادة (٩٩) من هذا النظام وان يسدد جميع الرسوم والتفقات المتعلقة بذلك العقد .

المادة ١٠١ - يتولى المشترك (على نفقته) اقامة التمديدات والاجهزة الخاصة في عقاره وتركيبها وصيانتها وفق الشروط المعنية وبإشراف موظف مختص من موظفي البلدية مفوض بذلك .

المادة ١٠٢ - يقوم المجلس بوصول اجهزة الكهرباء بالخصوصية للمشارك بالخط العام ويؤدي المشترك رسم الوصل وجميع التكاليف والتفقات الناشئة عن ذلك ولا يجوز لأي شخص ان يوصل او يفصل الاجهزة او ان يعبث بها على أي وجه الا بتفويض المجلس وتصبح جميع ادوات واسلاك هذا الوصل ملكاً للبلدية .

المادة ١٠٣ - يترتب على المشترك ان يدفع مبلغ التأمين المقرر الى صندوق البلدية ويحق للمجلس ان يستوفي من التأمين أي بدل استهلاك او رسوم او عوائد او تكاليف قد تستحق على المشترك بمقتضى هذا الفصل وعلى المشترك في حالة تغيير محل اقامته او تركه البلدة ان يشعر البلدية خطياً بذلك لتسوية تبعية استهلاكه وبغير ذلك يكون ملزماً بدفع ما سجله العداد .

المادة ١٠٤ - يعين المجلس ثمن الكيلوات المستهلكة ورسم الوصل وغير ذلك من الرسوم والمصاريف التي يقتضيها المشروع وله تغيير هذه الرسوم والتأمينات من وقت لآخر وتعديلها حسب مقتضى الحال .

المادة ١٠٥ - أ - تعين كمية الكيلوات المستهلكة بواسطة العداد الذي يركب على حساب المشترك ؛

ب - اذا اقتنع المجلس بأن في عداد الكهرباء خللاً أو بأنه لم يسجل الكمية الصحيحة للكهرباء المستهلكة أو بأنه معطوب تقدر قيمة الاستهلاك وفقاً لآراء المجلس ويكون قراره بذلك مبرماً .

ج - لا يحق للمشارك اشراك غيره في التيار من نفس العداد الا بموافقة المجلس المسبقة .

المادة ١٠٦ - يترتب على المشترك ان يسدد في آخر كل شهر ثمن القوة المستهلكة .

المادة ١٠٧ - للمجلس الحق بقطع التيار الكهربائي عن المشترك لأي سبب من الاسباب التالية : -

أ - اذا تأخر عن دفع ثمن الكهرباء المستحق عليه خلال مدة عشرة ايام من تاريخ استحقاقه .

ب - اذا مانع الموظف من تأدية واجباته .

ج - اذا تأخر او امتنع عن تطبيق أي مادة من مواد عقد الاشتراك .

د - اذا تبين للموظف المسؤول وقوع أي تغييرات او عبث او تلاعب في عداد الكهرباء .

المادة ١٠٨ - المجلس غير مسؤول عن أي تلف او خسارة تنشأ عن أي خلل يصيب التيار الكهربائي او الخطوط الرئيسية او الآلات او غيرها وتحفظ البلدية لنفسها بحق قطع التيار طوال المدة اللازمة لتصلح الخطوط والاجهزة دون ان يترتب ذلك حقاً للمشارك بالتعويض .

المادة ١٠٩ - تعفى بنسبة (٥٠٪) خمسين بالمئة من اثمان الكهرباء المدارس والمساجد والكنائس والؤسسات الخيرية المسجلة حسب الاصول .

المادة ١١٠ - كل قائمة حساب او مذكرة طلب او اشعار او اخطار او مستند يقضي هذا النظام بوجوب تبليغه للمشارك يعتبر انه قد بلغ اليه تبليغاً أصولياً اذا ارسل اليه بالبريد العادي او سلم الى المحل الذي يتعاطى فيه عمله او الى محل اقامته او اذا لحق على باب محل عمله او سكنه او سلم الى أي فرد بالغ من افراد عائلته يقوم معه عادة .

المادة ١١١ - تحدد اثمان الكيلوات المستهلكة واجور قراءة العداد على النحو التالي :

فلس	
٤٠	من ١ - ٢٠ كيلوات
٣٠	من ١١ - فأكثر
٥٠	اجرة قراءة العداد شهرياً
٤٠٠	على ان لا يقل المبلغ المستوفى عن ٤٠٠ فلس شهرياً كحد أدنى للاستهلاك
٥٠٠	فلس اجرة وصل التيار
	تم قراءة العداد مرة في الشهر

الفصل الخامس عشر

احكام عامة

المادة ١١٢ - كل من خالف أي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ١١٣ - يلغى كل نظام سابق الى المدي الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٢/٧/١

أعضاء المجلس

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبدالله صلاح	صبيحي امين عمرو	وزير الداخلية	احمد الازوي
وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام	وزير البلدية والقروية	وزير دولة لشؤون
عمر عبدالله	عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	رئاسة الوزراء
وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الثقافة والتعليم والاعراف	وزير الداخلية
سالم المساعده	اسحق الفرخان	محمد البشير	ابراهيم الحباشنة
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصادية والعمل	وزير النقل	وزير المواصلات
احمد الشويكي	علي عناد خريس	والسياسة والآثار	علي حسن عوده

هذا من الأعمال

نحو السبق للملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/١ .
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام مياه بلدية الزرقاء

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام مياه بلدية الزرقاء لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من النظام الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
- و - يستوفي صاحب المشروع اثمان المياه والرسوم المقررة في هذا النظام في الحالات التي يثبت ان العداد لا يسجل الكمية الحقيقية للمياه المستهلكة على اساس النسبة المثوية التي يسجلها جهاز (فحص الامدادات) ارتفاعا وانخفاضا .
- المادة ٣ - تعدل المادة (١٧) من النظام الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
- أ - مدة دورة المياه شهرين وتم قراءة العداد كل شهرين مرة .
- المادة ٤ - يعدل جدول الرسوم واثمان المياه في الذيل المالحق بالنظام الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منه والاستعاضة عنه بما يلي :
- أ - الاستهلاك المنزلي والتجاري والصناعي .
- ١ - ٧٥ فلسا للمتر المكعب على ان لا يقل الحد الأدنى للمقطوعة عن ثمانية امتار مكعبة في الدورة الواحدة .
- ٢ - ٧٥ فلسا للمتر المكعب من مستودع المياه او التديدات العامة .

١٩٧٢/٧/١

أحمد بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل القوري	عبد الله صلاح	صبيحي امين عمرو	وزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الزراعة ووزير المالية بالوكالة عمر عبد الله	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدالة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة سالم المساعده	وزير التربية والتعليم والاعلام والشؤون والمقنسات الاسلامية محمد البشير	وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الجباشنة
وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس	وزير النقل والمساحة والآثار علي حسن عوده	وزير المواصلات علي حسن عوده

نحو السبق للملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة العاشرة من قانون الاسلحة النارية والدخائر لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/١

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام الاتجار بالاسلحة النارية

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الاتجار بالاسلحة النارية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع نظام الاتجار بالاسلحة النارية رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى ما ورد في المادة (١١) من النظام الاصيل كما عدلت بالمادة (٢) من النظام رقم ٨١ لسنة ١٩٦٥ ويستعاض عنه بما يلي :
- ١١ - يدفع طالب الرخصة الى صندوق الخزينة مقدما رسماً قدره مائة وخمسون ديناراً عن كل سنة طيلة دوام العمل بها :

١٩٧٢/٧/١

أحمد بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صلاح	صبيحي امين عمرو	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الزراعة ووزير المالية بالوكالة عمر عبد الله	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدالة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة سالم المساعده	وزير التربية والتعليم والاعلام والشؤون والمقنسات الاسلامية محمد البشير	وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الجباشنة
وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس	وزير النقل والمساحة والآثار علي حسن عوده	وزير المواصلات علي حسن عوده

هكذا من أشهر

نحس الحسين للهك سكر المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٣ من قانون المرفقات لسنة ١٩٥٣

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/٧/١٩٧٢

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام المرفقات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المرفقات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع نظام المرفقات رقم ١ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ٢ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

٢ - على طالب الرخصة المشار اليها في المادة (٣) من قانون المرفقات رقم ١٣ لسنة ١٩٥٣ ان يدفع الى صندوق الخزينة مقدما رسماً قدره مائة دينار عن كل سنة طيلة دوام العمل بها .

١/٧/١٩٧٢

الحسين بطال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبد الله صلاح	صبيحي امين عمرو	احمد الاوزي
وزير الداخلية	وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
محمد البشير	عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	
وزير العدل ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الاسلامية	وزير الصحة	وزير الداخلية
سالم المساعدة	اسحق الفرحان	محمد البشير	ابراهيم الحباشنة
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار	وزير المواصلات
احمد الشويكي	علي عناد خريس	علي حسن عوده	

نحس الحسين للهك سكر المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس بتاريخ ١١/٧/١٩٧٢

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى

صادر بالاستناد الى المادة (١١) من قانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٨) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :
المادة ٨ :

أ - لا يجوز ان يتجاوز القرض خمسة اضعاف الراتب الاساسي السنوي للموظف المقترض .
ب - اذا اقتنع المجلس بعدم كفاية القرض الممنوح للموظف فله ان يمنحه قرضاً اضافياً بنسبة ١٠٪ من القرض الاصيل على ان لا تتجاوز قيمة القرضين ٩٠٪ من التكاليف الاجالية للسكن .
المادة ٣ - تعدل المادة (٩) من النظام الاصيل بشطب عبارة (خمسة عشر عاماً) الواردة في الفقرة (٣) من الاستعاضة عنها بعبارة (عشرين عاماً) .

١١/٧/١٩٧٢

الحسين بطال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الخارجية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبد الله صلاح	صبيحي امين عمرو	احمد الاوزي
وزير الداخلية	وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
محمد البشير	عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	
وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار	وزير المواصلات
علي حسن عوده	علي عناد خريس	علي حسن عوده	
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار	وزير المواصلات
احمد الشويكي	علي عناد خريس	علي حسن عوده	

هكذا من الأهل

نحس الحسين لله ملكنا

بعد الاطلاع على الفقرة (١) من المادة ٣٧ من الدستور
نأمر بما هو آت :-

- ١ - يحدث وسام باسم (وسام الخدمة البادية) من خمس فئات تكون اوصاف الوسام كما يلي :-
الوجه : من البروز المظلي يحاط بنجسة سباعية الاشعة مزينة بستابل القمح متفرعة عن دائرة كبرى واخرى صغرى مكتوب على المساحة المحصورة بينها بالكوفي : (المملكة الاردنية الهاشمية . وسام الخدمة البلدية) .
- ٢ - وعلى ارضية الدائرة الداخلية خارطة المملكة وتحتها بخط الرقعة عبارة (البلديات في خدمة المجتمع) .
يعاق الوسام بالمعق باوحة صغيرة (تصنيفية) بشرط عرضه (٣٧) سنتيمتر يحمل الوان العلم الاردني .
بالاضافة لما ذكر تكون اوصاف وسام :-

الفئة الاولى :

- ١ - الاوحة التصنيفية - مطلية بالذهب تحمل العبارة التالية على مناء احمر وفي وسطها صورة العلم الاردني . (بلديات الدرجة الاولى) .
 - ٢ - شعاعات النجمة : مطلية بماء الذهب والكتابة بماء الذهب على مناء ابيض والرسومات بالفضة داخل النجمة .
- وسام الفئة الثانية :
- ١ - الاوحة التصنيفية : مطلية بالذهب تحمل العبارة التالية (بلديات الفئة الثانية) على مناء احمر وفي وسطها العلم الاردني .
 - ٢ - شعاعات النجمة مطلية بالذهب والكتابة بماء الذهب والرسومات داخله بالفضة .

وسام الفئة الثالثة :

- ١ - الاوحة التصنيفية - مطلية بالفضة تحمل العبارة التالية (بلديات الفئة الثالثة) على مناء اخضر .
- ٢ - شعاعات النجمة بالفضة على مناء اخضر والرسومات بماء الفضة .

وسام الفئة الرابعة :

- ١ - الاوحة التصنيفية - مطلية بالفضة والكتابة بالفضة على مناء ابيض تحمل العبارة التالية (بلديات الفئة الرابعة) وفي وسطها صورة العلم الاردني .
- ٢ - شعاعات النجمة مطلية بالفضة والكتابة بالفضة على مناء ابيض والرسومات بالفضة .

وسام الفئة الخامسة :

- ١ - الاوحة التصنيفية - مطلية بالفضة والكتابة بالفضة على مناء ازرق تحمل العبارة التالية (بلديات الفئة الخامسة) وفي وسطها صورة العلم الاردني .
- ٢ - شعاعات النجمة بالفضة والكتابة على مناء ازرق والرسومات بالفضة .

١٩٨٢/٧/٣

الحسين بطلال

رئيس الوزراء
احمد الالوزي

وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية
ابراهيم الحباشنة

امر دفاع رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادة (٢ / ١٤) من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة (٢ / ١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ آر باضافة قطعتي الارض رقم (٦٧ و ٦٨) من الخوض رقم (١) من اراضي عطسل الرصيفة الى قطع الاراضي المذكورة في امر الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٦٩ .

رئيس الوزراء
احمد الالوزي

١٩٧٢/٧/١٦

امر دفاع رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

نظرا للحاجة القورية الماسة اوضع اليد على ما مساحته (٤٠٠) دونم من بعض قطع الاراضي الخبارة لمدينة الحسين للشباب آر - بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ بما يلي :-

- ١ - الاستيلاء على قطع الاراضي المذكورة ريثما يتم استملاكها .
- ٢ - تعيين لجنة من مأمور التسجيل وشخصين من ذوي الخبرة ينتخبها المأمور لاجراء الكشف الهوري لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة في الارض ومساحتها والحالة التي هي عليها وذلك من اجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض .
- ٣ - على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك .

رئيس الوزراء
احمد الالوزي

١٩٧٢/٧/١٧

قرار

صادر عن رئيس الوزراء

بمقتضى المادة (٧) من تعليمات الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة رقم (١) لسنة ١٩٧٢

بالاستناد الى المادة (٧) من تعليمات الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة رقم (١) لسنة ١٩٧٢ اقرر ما يلي :

- ١ - يستعاض عن عبارة (كبير امناء جلالة الملك المعظم) اينما وردت في تعليمات الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بعبارة (مستشار جلالة الملك المعظم لشؤون الامن القومي) .
- ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء
احمد الالوزي

١٩٧٢/٧/١١

هكذا من الأشهل